Duderi e.V.

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

حين تصبح المواطنة تجربة لا حقاً:
تجاربُ سورية من ستِ محافظات

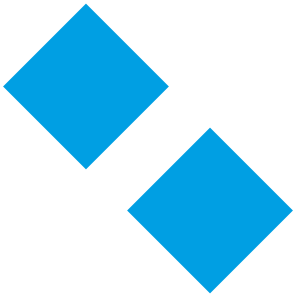

حين تصبح المواطنة تجربة لا حقاً:
تجارب سورية من ست محافظات

الباحثة: رزان برغل
فريق العمل: صبيحة خليل، أليس مفرج

الفهرس

الملخص التنفيذي 5
المنهجية 7
التوصيات السياساتية 21
تحليل النتائج على مستوى المحافظات 41
محافظة حلب 41
محافظة الحسكة \ مدينة القامشلي 32
محافظة حمص 92
محافظة طرطوس 53
محافظة دمشق 54
محافظة السويداء 25
الخلاصة 06

الملخص التنفيذي

تستند هذه الورقة إلى منهجية بحث نوعي وتحليل 21 جلسة حوار مجتمعي عُقدت خلال الفترة الممتدة بين 62 تشرين الثاني و9 كانون الأول 5202. وتعكس النتائج والتحليلات الواردة فيها السياق القائم خلال هذه الفترة الزمنية تحديداً، ولا تشمل التطورات السياسية أو الأمنية أو العسكرية التي حدثت بعد هذا التاريخ. شارك في الجلسات نحو 021 مشاركاً ومشاركة، شكّلت النساء قرابة نصفهم، ومن خلفيات عمرية، ومناطقية، ودينية، ومهنية متنوعة. هدفت الحوارات إلى فهم كيف يُدرك السوريون والسوريات مفهوم المواطنة في السياق الراهن، وكيف تتشكل تصوراتهم عنها في ظل التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية العميقة التي تشهدها البلاد.

تُظهر النتائج أن المواطنة في سوريا لا تعاني من غياب التعريف القانوني، بل من تآكل بنيوي في معناها وممارستها؛ ففي جميع المحافظات، ظهر تعريف معياري أولي للمواطنة بوصفها حقوقاً وواجبات ومساواة أمام القانون، لكنه سرعان ما اصطدم بالتجربة المعيشة التي تصف المواطنة كعلاقة هشّة، مشروطة، وقابلة للتوسيع أو السحب تبعاً للسياق وموازين القوة. وقد تكرّر الإحساس بأن المواطنة لم تكن متحققة بالكامل لا قبل النزاع ولا بعده، بل تغيّر شكل الإقصاء دون معالجة جذوره.

رغم التباينات الكبيرة بين السياقات المحلية، من حيث العامل الطائفي في طرطوس، والاقتصادي في حلب، وذاكرة العنف في حمص، والغموض المؤسسي في دمشق، والإقصاء القومي في القامشلي، والانتهاكات المفتوحة في السويداء، تقود هذه التجارب المختلفة إلى نتائج متشابهة: ضعف الثقة بالدولة، تشكك في حياد القانون، وانكماش الانتماء الوطني لصالح انتماءات محلية أو دفاعية. ويبرز الخوف، بأشكاله المختلفة، كعنصر بنيوي مشترك في اختبار المواطنة، سواء كان خوفاً من الوصم، أو التعميم، أو غياب الحماية، أو عدم اليقين.

في المقابل، تختلف المحافظات في تعريف «الحد الأدنى» اللازم لإعادة بناء المواطنة، وهو اختلاف ناتج عن طبيعة الجرح في كل سياق. ففي طرطوس، يتمثل الحد الأدنى في إنهاء الوصم والعقاب الجماعي والفصل بين الدولة والطائفة؛ وفي حلب، في التعافي الخدمي-الاقتصادي وضبط المجال العام؛ وفي حمص، في وقف التصنيف والانتقام وإعادة حياد المؤسسات؛ وفي دمشق، في الشفافية والاستقرار وإشراك المجتمع في القرار؛ وفي القامشلي، في الاعتراف بالمظلومية والحقوق القومية وضمان عدم عودة الإقصاء؛ وفي السويداء، في كشف الحقيقة والمساءلة واستعادة الوظيفة الحمائية للدولة. هذا التباين لا يعكس تناقضاً في الرؤية، بل يؤكد أن المواطنة في سوريا متعددة المداخل ولا يمكن بناؤها بنموذج واحد.

تخلص الورقة إلى أن استعادة المواطنة في سوريا لن تتحقق عبر الخطاب الوطني العام أو النصوص الدستورية المجردة وحدها، بل عبر مسارات سياقية متوازية تعالج الخوف، وتعيد بناء الثقة، وتثبت أن الدولة قادرة على

أن تكون إطاراً للحماية والعدالة والكرامة. إن تجاهل الاختلافات السياقية بين المحافظات، أو فرض أولوية واحدة لتعريف المواطنة، ينطوي على خطر إعادة إنتاج الإخفاقات ذاتها التي قادت إلى تآكل المواطنة أصلاً.

بناءً عليه، توصي الورقة بمقاربة سياساتية للمواطنة تقوم على الاعتراف بالتجارب المتباينة للسوريين والسوريات، وعلى ربط المواطنة بممارسات ملموسة قابلة للقياس والمساءلة، بما يُعيد تعريف الدولة بوصفها شريكاً ضامناً للحقوق، لا مصدراً للخوف أو الإقصاء.

المنهجية

تعتمد هذه الورقة على منهجية البحث النوعي، وتستند إلى تحليل جلسات حوار مجتمعي بهدف فهم كيف يُعرّف المواطنون السوريون والمواطنات مفهوم المواطنة في السياق الراهن، وكيف تتشكّل تصوراتهم حولها في ظل التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية العميقة التي شهدتها البلاد. لا تسعى الورقة إلى اختبار فرضيات نظرية مسبقة حول المواطنة، بقدر ما تهدف إلى التقاط الخبرة المعيشة كما عبّر عنها المشاركون، واستكشاف المعاني والسرديات التي يمنحونها للمواطنة في حياتهم اليومية.

1. تبرير اختيار الجلسات والعينة

استندت بنية هذه الورقة إلى 21 جلسة حوار مجتمعي، بمعدل جلستين في كل من المحافظات التالية: حلب، الحسكة (القامشلي)، طرطوس، حمص، دمشق، والسويداء. جرى اختيار هذه المحافظات قصدياً لما تمثّله من تنوع بنيوي في السياقات السورية (اقتصادي، طائفي، قومي، أمني، سياسي)، ولما شهدته من تجارب مختلفة مع الدولة، والسلطة، والعنف، والحكم المحلي، ما يتيح مقاربة المواطنة بوصفها مفهوماً متغيراً يتشكّل تبعاً للسياق.

شارك في كل جلسة ما يقارب 01 مشاركين ومشاركات، ليبلغ العدد الإجمالي نحو 021 مشاركاً ومشاركة، شكّلت النساء قرابة 05% منهم. وقد روعي في اختيار العينة تحقيق تنوّع متوازن شمل:

- فئات عمرية مختلفة (شباب، بالغين، وكبار سن)،
- حضور أشخاص من ذوي الإعاقة،
- تنوّعاً في الخلفيات الدينية والطائفية والقومية،
- تبايناً مناطقياً بين الريف والمدينة،
- اختلافات في المستويات التعليمية والخلفيات الأكاديمية،
- وتنوّعاً في مجالات العمل وسوق الشغل.

هذا التنوع لم يُقصد به التمثيل الإحصائي، بل إثراء النقاش وإتاحة المجال لتقاطع تجارب وخبرات متعددة حول المواطنة.

2. لماذا المنهج النوعي؟ ولماذا هذه المقاربة؟

اختير المنهج النوعي لأن سؤال المواطنة في السياق السوري لا يمكن اختزاله في مؤشرات كمية أو تعريفات قانونية مجردة. فالمواطنة، كما أظهرت الجلسات، تُختبر بوصفها علاقة شعورية وسياسية ومعيشية تتقاطع مع الخوف، والذاكرة، والعنف، والخدمات، والانتماء، والاعتراف، والكرامة. لذلك، مكّن النقاش الجماعي من:

- تتبع اللغة التي يستخدمها المشاركون لوصف أنفسهم وعلاقتهم بالدولة،
- رصد التوترات والتناقضات داخل السرديات ذاتها،

- فهم الفروقات بين السياقات المحلية،
- واستخلاص التقاطعات العابرة للمحافظات.

اعتمد التحليل على المصطلحات والتعابير الصادرة عن المشاركين أنفسهم، حتى حين لا تتطابق مع التعريفات الأكاديمية أو القانونية للمواطنة. فهدف الورقة لم يكن إعادة تعريف المواطنة نظرياً، بل فهم كيف تُفهم وتُعاش من قبل السوريين والسوريات في اللحظة الراهنة.

3. حدود العينة والتحيّزات المقصودة وغير المقصودة

تُقرّ هذه المنهجية بوجود حدود واضحة للعينة؛ فالآراء الواردة في هذه الورقة لا تدّعي تمثيل عموم السوريين والسوريات في المحافظات المشمولة، ولا تعكس بالضرورة جميع المكونات الاجتماعية أو السياسية داخل كل محافظة. بل تعبّر عن تصورات المشاركين والمشاركات في هذه الجلسات تحديداً.

كما أن بعض الجلسات عكست، بحكم طبيعتها وسياقها، حضوراً أقوى لمكونات أو فئات بعينها (كما في القامشلي حيث غلب المنظور الكردي، أو دمشق حيث برز المنظور الوطني الجامع)، وهو ما يُعدّ تحيّزاً منهجياً مقصوداً جرى التعامل معه بوصفه مدخلاً تحليلياً، لا خللاً بحثياً. في المقابل، قد تكون بعض الأصوات غائبة أو أقل حضوراً بسبب الخوف، أو الحساسية الأمنية، أو القيود الاجتماعية، وهو ما يُعدّ من التحيّزات غير المقصودة الملازمة للبحث النوعي في سياقات ما بعد النزاع.

4. قراءة النتائج دون تعميم قسري

تُقرأ نتائج هذه الورقة بوصفها أنماطاً تحليلية ودلالات سياقية، لا خلاصات تعميمية أو أحكاماً نهائية. وقد جرى التحليل عبر:

- تتبع التقاطعات بين المحافظات في فهم المواطنة (كالخوف، غياب العدالة، هشاشة الانتماء، مركزية الأمن والخدمات)،
- وفي الوقت نفسه إبراز الاختلافات السياقية التي تجعل من المواطنة مفهوماً متعدد الوجوه، يتشكّل تبعاً للتجربة المحلية.

وعليه، تهدف هذه الورقة إلى تقديم خريطة فهم نوعية لتصورات المواطنة في سوريا الراهنة، تُسهم في إثراء النقاش السياساتي والأكاديمي، دون الادعاء بإغلاق النقاش أو تقديم نموذج واحد صالح للتعميم.

التقاطعات والاختلافات بين المحافظات: المواطنة كسؤال بنيوي متعدد الوجوه

تُظهر المقارنة بين جلسات الحوار في المحافظات الست أن المواطنة في سوريا ليست أزمة محلية أو فئوية، بل أزمة وطنية بنيوية تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للسياق السياسي والاجتماعي والأمني لكل محافظة. ورغم التباينات الحادة في التجربة المعيشة، تتقاطع تصورات المشاركين حول

جوهر المواطنة وحدودها، كما تتشابه الأسئلة المطروحة، في حين تختلف الأولويات التنفيذية لما يُعرّف بوصفه «الحد الأدنى» الممكن للمواطنة.

5. تقاطعات بنيوية في فهم المواطنة

عبر جميع المحافظات، يظهر توافق غير معلن على أن المواطنة لم تُختبر يوماً كعلاقة مستقرة ومحايدة بين الفرد والدولة؛ ففي كل السياقات، سواء تلك التي عُدّت «مؤيدة» سابقاً (طرطوس)، أو «معارضة» (مناطق من حلب وحمص)، أو «هامشية تاريخياً» (القامشلي، السويداء)، أو «مركزية» (دمشق)، برز الإحساس بأن المواطنة كانت دائماً مشروطة: بالولاء، أو بالصمت، أو بالهوية، أو بالقدرة على التكيّف مع السلطة القائمة.

هذا التقاطع الجوهري يجعل من المواطنة مفهوماً متقلباً لا يُستمد من القانون، بل من ميزان القوة. لذلك تكررت في جميع الجلسات استعارات من قبيل «درجات المواطنة»، أو «المشتبه به»، أو «الامتياز»، بما يشير إلى إدراك واسع بأن المواطنة تُمنح وتُسحب بدل أن تكون حقاً أصيلاً.

كذلك، تتقاطع التجارب حول دور الخوف بوصفه عنصراً مكوّناً للمواطنة، لا حالة عابرة. ففي طرطوس الخوف من الوصم، وفي حلب من الفوضى وتدهور الاقتصاد، وفي حمص من التصنيف، وفي دمشق من الغموض، وفي القامشلي من عودة الإقصاء، وفي السويداء من الإفلات من العقاب. ورغم اختلاف مصدر الخوف، إلا أن أثره واحد: انكماش المجال العام وتراجع الإحساس بالانتماء.

6. اختلاف السياقات، وتشابه المخرجات

رغم أن كل محافظة دخلت النقاش من زاوية مختلفة، فإن النتائج التي خلص إليها المشاركون متقاربة إلى حدّ لافت. ففي طرطوس، مثلاً، يُقرأ تآكل المواطنة من خلال التجربة الطائفية والوصم الجماعي بعد سقوط النظام، بينما في القامشلي يُقرأ من خلال ذاكرة قومية طويلة من الإقصاء. غير أن المُخرج في الحالتين واحد: شك عميق في حياد الدولة، وخوف من إعادة إنتاج التمييز بصيغة جديدة.

في حلب، حيث شكّل الاقتصاد وتعدد سلطات الأمر الواقع الخلفية الأساسية للنقاش، جرى تعريف المواطنة بوصفها عقد خدمات واستقرار. أما في دمشق، فتركّز النقاش على غياب اليقين والانفراد بالقرار. ورغم اختلاف المدخلين، اقتصادي في حلب، إداري-سياسي في دمشق، ينتهي الاثنان إلى نتيجة واحدة: غياب القواعد المستقرة يُفرغ المواطنة من مضمونها ويحوّل المواطن إلى متلقٍّ قلق بدل أن يكون فاعلاً مشاركاً.

وفي حمص والسويداء، حيث العنف المباشر والذاكرة المفتوحة للانتهاكات حاضرة بقوة، تبدو المواطنة أكثر هشاشة وحدّة. غير أن الفرق بين السياقين لا يلغي التقاطع؛ ففي حمص يُعاد إنتاج الوصم والتصنيف (فلول/ثوار)، وفي

السويداء يُطرح الانكفاء المحلي كردّ فعل على الخذلان الوطني. كلا السياقين يعبّر عن انهيار الثقة بالدولة بوصفها إطاراً جامعاً، وإن اختلفت تجليات هذا الانهيار.

7. تشابه الأسئلة رغم اختلاف ترتيبها

ما يتقاطع بقوة بين المحافظات هو طبيعة الأسئلة المطروحة، حتى وإن اختلف ترتيبها أو حدّتها:

- هل الدولة موجودة لحماية المواطنين أم لضبطهم؟
- هل القانون معيار عام أم أداة انتقائية؟
- هل يمكن بناء انتماء دون اعتراف بالأذى والذاكرة؟
- هل المشاركة ممكنة في ظل الخوف وعدم اليقين؟

هذه الأسئلة تكررت في طرطوس وحلب وحمص ودمشق والقامشلي والسويداء، ما يشير إلى أن الأزمة ليست أزمة «مناطق» بل أزمة علاقة وطنية مختلّة.

8. اختلاف تعريف «الحد الأدنى» للمواطنة: أولويات سياقية لمسار وطني واحد

رغم التوافق الواسع بين المشاركين في مختلف المحافظات على هشاشة المواطنة وتآكلها، لم يكن تعريف «الحد الأدنى» المطلوب لإعادة بنائها موحّداً. بل تبيّن أن هذا الحد الأدنى يتشكّل سياقياً وفق التجربة المعيشة، ونوع الانتهاكات، وطبيعة العلاقة السابقة والحالية مع الدولة والسلطة. هذا الاختلاف لا يعكس تبايناً في القيم أو في الرغبة بالانتماء، بل اختلافاً في نقطة الانطلاق الضرورية لأي مسار وطني قابل للحياة.

طرطوس: الحد الأدنى بوصفه إنهاءً للعقاب الجماعي واستعادة الحياد

في طرطوس، حيث طغى الإحساس بالوصم الجماعي والانتماء الطائفي المُسيَّس، لم يُطرح الحد الأدنى للمواطنة بوصفه خدمات أو مشاركة سياسية، بل بوصفه حماية من التعميم والعقاب الجماعي. فالمواطنة هنا تبدأ حين يشعر الأفراد أنهم لن يُحاسَبوا على هويتهم أو على سرديات مفروضة عليهم.
لذلك، كان الفصل الواضح بين الدولة والطائفة، وضمان حياد المؤسسات، شرطاً أولياً قبل أي حديث عن تمكين أو مشاركة. دون هذا الشرط، تبقى المواطنة في نظر المشاركين تهديداً لا حماية.

حلب: الحد الأدنى كاستقرار خدمي-اقتصادي يعيد الثقة

في حلب، المحافظة التي عاشت تحت أنماط متعددة من السيطرة والحكم، تَشكّل الحد الأدنى للمواطنة حول القدرة على الحياة اليومية المستقرة. فالمواطنة لا تُقاس هنا بالخطاب السياسي، بل بعودة الكهرباء، والماء، والنظافة، والأمن، وضبط المجال العام.
هذا التوصيف لا يعكس براغماتية سطحية، بل إدراكاً بأن غياب الخدمات

والاستقرار يدفع الناس إلى الاقتصاد الموازي، والهويات الفرعية، وشبكات الحماية غير الرسمية، ما يُفرغ المواطنة من معناها العملي. لذا، كان الحد الأدنى في حلب خدمياً-اقتصادياً قبل أن يكون هويّاتياً أو سياسياً.

حمص: الحد الأدنى كوقف للتصنيف والانتقام

في حمص، المدينة المثقلة بذاكرة العنف والفرز القسري، ارتبط الحد الأدنى للمواطنة بإنهاء منطق التصنيف والوصم (فلول/ثوار، درجة أولى/عاشرة). فالمواطنة هنا لا يمكن أن تُبنى طالما بقيت الهويات السياسية أو المناطقية أداة لنزع الحقوق.

لذلك، كان تحييد المؤسسات، ومنع التديين والميليشيوية، وبناء عدالة قابلة للتصديق، شروطاً أولية قبل أي نقاش حول المشاركة أو التمثيل. أي أن الحد الأدنى في حمص هو وقف النزيف الرمزي والسياسي قبل أي إعادة بناء.

دمشق: الحد الأدنى كوضوح مؤسسي ومعيار واحد للحكم

في دمشق، حيث لم يكن العنف المباشر هو المحدِّد الرئيس للنقاش، برز الحد الأدنى للمواطنة بوصفه القدرة على التوقّع والوضوح. فالمواطنة هنا تنهار حين تتقلّب القرارات، وينفرد صانعو القرار، وتغيب الشفافية.

لذلك، لم يُعرّف الحد الأدنى بخدمات أو اعترافات، بل بوجود معيار واحد للحكم، واستقرار في السياسات، ومشاركة فعلية في القرار العام. دون ذلك، تبقى المواطنة حالة قلق دائم وانعدام انتماء.

القامشلي: الحد الأدنى كاعتراف بالمظلومية والحقوق القومية

في القامشلي، حيث تشكّل الذاكرة القومية محوراً أساسياً، كان الحد الأدنى للمواطنة الاعتراف الصريح بالمظلومية التاريخية وعدم العودة إلى منطق الإنكار أو الصهر. فالمواطنة المتساوية، كما عبّر المشاركون، لا يمكن أن تُبنى على مساواة شكلية تتجاهل اختلالات الماضي.

لذلك، كان الحد الأدنى هنا سياسياً-حقوقياً بامتياز: ضمان الحقوق الثقافية والسياسية، والاعتراف بالتنوع القومي، وطمأنة المكوّن الكردي بأن المواطنة لن تكون أداة إقصاء جديدة.

السويداء: الحد الأدنى كحقيقة ومساءلة وحماية

في السويداء، حيث ما تزال المجازر والانتهاكات حاضرة كجرح مفتوح، تَشكّل الحد الأدنى للمواطنة حول كشف الحقيقة والمساءلة واستعادة الوظيفة الحمائية للدولة. فلا يمكن للمواطنة أن تُطرح كإطار جامع في ظل غياب الاعتراف بالضحايا أو استمرار الإفلات من العقاب.

إضافة إلى ذلك، برزت حماية النساء من الخطف والوصم كجزء لا يتجزأ من هذا الحد الأدنى، ما يجعل المواطنة هنا وجودية قبل أن تكون سياسية.

تبيّن التقاطعات والاختلافات بين المحافظات أن المواطنة في سوريا لا تعاني من غياب التعريف، بل من غياب الشروط المادية والسياسية والأخلاقية التي تجعل التعريف ذا معنى. ورغم اختلاف الجغرافيا والتجربة، يتشارك السوريون والسوريات إدراكاً مضمونه أن المواطنة لن تُستعاد عبر خطاب وطني عام أو نصوص دستورية مجردة، بل عبر مسارات متعددة تعالج الخوف، وتعيد بناء الثقة، وتثبت أن الدولة قادرة على أن تكون إطاراً للحماية لا للإقصاء.

التوصيات السياساتية

أولاً: توصيات على المستوى الوطني

تركّز هذه التوصيات على معالجة الأزمة البنيوية للمواطنة بوصفها علاقة مختلّة بين المواطن والدولة، وتتطلب تدخلات تتجاوز المقاربات القطاعية أو الرمزية.

1. الاعتراف والعدالة كمدخل وطني للمواطنة

اعتماد مقاربة وطنية واضحة لكشف الحقيقة والاعتراف بالانتهاكات الجسيمة، بوصف ذلك شرطاً لبناء أي عقد مواطنة جديد.

ربط أي مسار دستوري أو سياسي بآليات عدالة انتقالية قابلة للتصديق، تتضمن المساءلة وعدم تدوير رموز الانتهاكات، بدل القفز فوق الجراح المفتوحة.

التأكيد على أن العدالة ليست مطلباً انتقامياً، بل أداة لإعادة الثقة والمساواة أمام القانون.

2. إعادة تعريف دور الدولة بوصفها ضامناً للحماية لا أداة ضبط

- تحويل وظيفة الدولة من منطق السيطرة الأمنية أو الرمزية إلى منطق الحماية المتساوية للمواطنين، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الطائفي أو القومي أو المناطقي.
- إنهاء الممارسات التي تنتج «درجات مواطنة» أو تصنيفات ضمنية (مشتبه به/مقبول/فلول...)، واعتماد معيار واحد في تطبيق القانون.

3. الاعتراف بالتعددية كجزء من المواطنة لا كنقيض لها

- إدماج الاعتراف بالمظلومية القومية والثقافية (كما في حالة المكوّن الكردي) ضمن تصور وطني جامع للمواطنة، بدل الاكتفاء بصيغ «محايدة» تتجاهل اختلالات الماضي.
- رفض مقاربات «الصَهر» أو «تجاوز الهويات» دون الاعتراف بها، لما تحمله من مخاطر إعادة إنتاج الإقصاء.

4. ضبط المجال العام وخطاب الكراهية على المستوى الوطني

- تبني سياسات واضحة لمنع خطاب التحريض والكراهية في المنابر العامة والإعلام، مع تطبيق غير انتقائي للقوانين.
- اعتبار حماية المجال العام جزءاً من حماية المواطنة، لا مسألة أخلاقية أو إعلامية ثانوية.

5. ربط المواطنة بالاستقرار المؤسسي والشفافية

- اعتماد معايير واضحة ومستقرة في صنع القرار العام، والحد من القرارات المتقلبة التي تُنتج شعوراً عاماً بعدم اليقين والانتماء المعلّق.
- توسيع قنوات المشاركة المجتمعية في السياسات العامة بوصفها شرطاً لإعادة بناء الثقة.

ثانياً: توصيات على المستوى المحلي

تركّز هذه التوصيات على الحد الأدنى السياقي للمواطنة، كما عبّر عنه المشاركون في كل محافظة، وعلى دور الفاعلين المحليين في ترميم العلاقة بين المواطن والدولة.

1. مقاربات سياقية بدل نموذج واحد للمواطنة

تصميم تدخلات محلية تراعي خصوصية كل محافظة:

- معالجة الوصم والعقاب الجماعي في طرطوس.
- التعافي الخدمي والاقتصادي في حلب.
- تفكيك التصنيف والانتقام في حمص.
- الشفافية والمشاركة في دمشق.
- الاعتراف والضمانات في القامشلي.
- الحقيقة والحماية في السويداء.
- تجنب فرض أولويات وطنية موحّدة تتجاهل اختلاف الجرح المحلي.

2. استعادة الوظيفة الحمائية للدولة محلياً

- إعطاء أولوية لضمان الحقوق اليومية: حرية التنقل، التعليم، الاعتراف بالشهادات، الوصول للخدمات، وحماية الطرق والمؤسسات العامة.
- التعامل مع هذه الوظائف بوصفها اختبارات عملية للمواطنة، لا ملفات خدمية منفصلة عن السياسة.

3. حماية النساء كشرط للمواطنة لا كملف تمكين رمزي

- تطوير آليات محلية للاستجابة لحالات الخطف والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع تجريم الوصم والعقاب الاجتماعي.
- إدماج قضايا الأمان والسمعة والحماية ضمن تعريف المواطنة، بدل حصر مشاركة النساء في الكوتا أو التمثيل الشكلي.

4. دعم الفضاءات المحلية للحوار والمساءلة

- الاستثمار في جلسات الحوار المجتمعي المحلية بوصفها أدوات لإعادة بناء الثقة وتفكيك التعميمات والهويات المتقابلة.
- دعم الإعلام المحلي المتوازن ليكون أداة مساءلة لا منصة استقطاب.

5. تعزيز دور المجتمع المدني بوصفه شريكاً لا بديلاً هشاً

- تخفيف القيود الإدارية والأمنية على عمل المجتمع المدني، خصوصاً في ما يتعلق بالتمويل والأنشطة.
- الاعتراف بدور المجتمع المدني في ردم فجوات المواطنة مؤقتاً، دون تحميله عبء تعويض غياب الدولة على المدى الطويل.

تؤكد هذه التوصيات أن المواطنة في سوريا لا يمكن استعادتها عبر مسار واحد أو مستوى واحد. فهي تتطلب إطاراً وطنياً يعالج الجذور البنيوية للإقصاء والخوف، إلى جانب مقاربات محلية مرنة تستجيب لأولويات الناس كما يعيشونها. إن أي تجاهل لهذا التوازي بين الوطني والمحلي يهدد بإعادة إنتاج مواطنة شكلية، غير قادرة على بناء الثقة ولا على منع تكرار الانهيار.

تحليل النتائج على مستوى المحافظات

محافظة حلب

أولاً: السياق

تُعدّ محافظة حلب واحدة من السياقات السورية المعقدة في مقاربة مفهوم المواطنة، لا بسبب تنوّعها السكاني والاجتماعي فحسب، بل نتيجة التجربة الاستثنائية التي عاشتها خلال سنوات النزاع، حيث تميّزت بتعدد نظم السيطرة والحكم داخل الجغرافيا الواحدة، وما ترتب على ذلك من تباين عميق في علاقة السكان مع مفهوم الدولة والسلطة والقانون. فقد عاشت مدينة حلب وأجزاء من ريفها لفترات متفاوتة تحت سيطرة النظام السابق، في حين خضعت مناطق أخرى من الريف الشمالي والشرقي والغربي لأنماط حكم مختلفة، شملت تبدلات مستمرة في الفصائل، وحضوراً لميليشيات إيرانية وحزب الله في بعض الجبهات والتموضعات، إضافة إلى مناطق واقعة تحت مظلة الجيش الوطني المدعوم من تركيا وقبله وحدات حماية الشعب الكردية الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي. هذا التعدد لم ينتج فقط خرائط سيطرة مختلفة، بل أفرز «تجارب مواطنة» متباينة داخل المحافظة نفسها، حيث تشكّلت تصورات المواطنين عن الحقوق والواجبات والتمثيل والحماية وفق السلطة القائمة على الأرض، لا وفق مرجعية وطنية موحّدة.

في هذا السياق، لم تكن «الدولة» مفهوماً ثابتاً في الوعي الحلبي خلال سنوات النزاع، بل كياناً متغيراً، يُختبر من خلال الأداء اليومي للسلطات المختلفة من حيث قدرتها على توفير الأمن، تنظيم الاقتصاد، إدارة الخدمات، وضبط المجال العام. وقد انعكس هذا التشتت في المرجعيات على تصورات المواطنة، التي لم تُفهم فقط كهوية قانونية أو انتماء وطني، بل كعلاقة نفعية-وظيفية مع الجهة القادرة على تسيير شؤون الحياة اليومية. لذلك، بدت المواطنة في حلب أقرب إلى «خبرة معيشة» منها إلى مفهوم معياري مجرد.

إلى جانب ذلك، لا يمكن فصل مقاربة المواطنة في حلب عن موقعها التاريخي بوصفها العاصمة الاقتصادية لسوريا، وما يرتبط بذلك من شبكة مصالح تجارية، وطبقات اقتصادية، وأسواق محلية وإقليمية، وعلاقات عابرة للسلطات السياسية. فقد أظهرت النقاشات أن الاقتصاد يشكّل مدخلاً أساسياً لفهم علاقة الحلبيين بالدولة، حيث يُقاس حضور الدولة وشرعيتها بقدرتها على استعادة الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والخدمي. عبّر مشاركون بوضوح عن أن استعادة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، والنظافة، والأمن، تمثل شرطاً واقعياً لعودة الناس إلى المجال العام، وأن الخطاب السياسي حول المواطنة والحقوق لا يمكن فصله عن قدرة الدولة على التمويل والتنفيذ وإدارة الموارد. في هذا المعنى، تظهر المواطنة في حلب بوصفها عقداً اجتماعياً عملياً، قوامه الأداء والخدمة بقدر ما هو قائم على الحقوق والقيم.

كما يتقاطع هذا البعد الاقتصادي مع بنية اجتماعية شديدة التنوع، حيث تضم حلب غالبية سنية واسعة، إلى جانب حضور تاريخي وفاعل لمكونات

مسيحية بطوائف متعددة، ومكونات كردية وعربية وشركسية وتركمانية وأرمنية وغيرها. وقد أظهرت الجلسات أن هذا التنوع لم يُنظر إليه بحد ذاته كمصدر صراع، بل كمكوّن طبيعي من هوية المدينة، وأن الإشكالية الأساسية تكمن في إدارة هذا التنوع في ظل غياب دولة جامعة قادرة على ضبط خطاب الكراهية ومنع توظيف الهويات في الصراع السياسي أو الاقتصادي.

ينطلق تحليل جلسات حلب من تفكيك تصورات المواطنة كما عبّر عنها المشاركون والمشاركات، وتحليل تفاعلها مع مجموعة من العوامل البنيوية الخاصة بالسياق الحلبي، أبرزها: تعدد السلطات وتجارب الحكم، مركزية الاقتصاد والخدمات، خطاب الكراهية وضبط المجال العام، العلاقات بين المكونات الاجتماعية، وقيود المشاركة السياسية والمدنية، ولا سيما مشاركة النساء. ومن خلال ذلك، نسعى إلى فهم كيف يُعاد تعريف المواطنة في حلب بوصفها نتاجاً لتفاعل معقّد بين التاريخ، والاقتصاد، والسلطة، والتنوّع الاجتماعي، في مرحلة انتقالية ما تزال ملامحها غير مستقرة.

ثانياً: تصورات المواطنة: تعريف قانوني «مثالي» مقابل واقع حكم مجزّأ

أظهر النقاش في جلسات حلب ميلاً واضحاً لدى عدد من المشاركين والمشاركات إلى تعريف المواطنة تعريفاً قانونياً معيارياً، يقوم أساساً على مبدأ المساواة أمام القانون بوصفه جوهر المواطنة وأساسها الجامع. وقد طُرح هذا التعريف بوصفه تعريفاً بديهياً لا يحتاج إلى تأويلات ثقافية أو دينية أو سياسية، حيث اعتبر المشاركون أن الإشكالية في السياق السوري لا تكمن في غموض المفهوم، بل في فشل الدولة والسلطات المتعاقبة في تطبيقه بعدالة. حيث عبّر أحد المشاركين عن هذا التصور بشكل مباشر بقوله: «المواطنة بشكل بسيط: الكل يكون متساو أمام القانون... عندما يكون الكل متساو أمام القانون يشعر المواطن أن سعره بسعر غيره ببساطة».

يعكس هذا الاقتباس نزعة معيارية واضحة لدى بعض المشاركين والمشاركات، ترى في القانون المرجعية الأساسية الوحيدة القادرة على إنتاج شعور الانتماء والمساواة، وتختزل المواطنة في بعدها الحقوقي والمؤسساتي. غير أن هذا التصور «المثالي» سرعان ما اصطدم، في النقاش ذاته، بواقع حلبي شديد التعقيد، تشكّل عبر سنوات طويلة من تعدد قوى السيطرة والضبط داخل المحافظة.

فخلال النزاع، لم يعش سكان حلب تجربة قانون واحدة أو سلطة واحدة، بل اختبروا أشكالاً مختلفة ومتناقضة من «القانون»: قانون الدولة المركزية في مناطق سيطرة النظام، ثم منظومات أو تعليمات سلطات أمر واقع في مناطق أخرى، ثم أطر انتقالية غير مستقرة لم تكتمل ملامحها بعد. هذا التبدل المستمر في المرجعيات جعل «القانون» نفسه مفهوماً متحركاً ونسبياً، مرتبطاً بالجهة المسيطرة على الأرض أكثر مما هو مرتبط بفكرة الدولة أو العقد الاجتماعي.

في هذا السياق، بدت المواطنة لدى كثير من المشاركين والمشاركات خبرة عملية يومية لا تُقاس بنصوص الدساتير أو القوانين، بل بمدى قدرة السلطة القائمة على توفير الأمان، وضبط المجال العام، وتأمين الحد الأدنى من العدالة

في المعاملة. وعبّر أحد المشاركين عن هذا الواقع بقوله: «نحن بحلب تعودنا أن نغيّر طريقة تعاملنا حسب الجهة الموجودة... القانون ليس واحداً، وكل مرحلة لها قانونها، فكيف بدك تحكي عن مواطنة ثابتة؟».

يشير هذا القول إلى أن المواطنة في حلب لم تُختبر بوصفها علاقة مستقرة مع دولة ذات سيادة، بل كعلاقة مشروطة ومتبدلة مع سلطات متعددة، لكل منها منطقها وأدواتها. وفي ظل هذا التفكك، تحوّلت المواطنة من مفهوم حقوقي شامل إلى سلوك تكيفي، يهدف بالدرجة الأولى إلى تجنّب المخاطر وضمان الاستمرار، لا إلى المطالبة بالحقوق أو المشاركة السياسية.

كما أظهرت النقاشات أن هذا الواقع المجزّأ أضعف الثقة بفكرة «الحياد القانوني»، حيث رأى مشاركون أن القانون، حتى عندما يكون موجوداً، يُطبَّق بانتقائية، أو يُستخدم كأداة ضبط وسيطرة، لا كآلية إنصاف. ونتيجة لذلك، لم يعد التعريف القانوني للمواطنة كافياً لإنتاج شعور فعلي بالانتماء، بل بات يُنظر إليه كهدف مؤجّل، مشروط بإعادة توحيد المرجعيات، وبناء مؤسسات قادرة على تطبيق القانون بشكل عادل ومتساوٍ.

في المحصلة، تكشف جلسات حلب فجوة واضحة بين التصور المعياري للمواطنة، القائم على المساواة أمام القانون، وبين التجربة المعيشة للمواطنين في سياق حكم مجزّأ ومتعدد المرجعيات. هذه الفجوة لا تعكس رفضاً لمفهوم المواطنة بحد ذاته، بل تعبّر عن أزمة ثقة عميقة في قدرة الدولة - بصيغتها الحالية الانتقالية - على تحويل هذا المفهوم من نص قانوني إلى ممارسة يومية ملموسة.

ثالثاً: المواطنة والهوية والانتماء: التنوع ليس مشكلة بحد ذاته... إنما إدارة التنوع

تُظهر مداخلات المشاركين والمشاركات في جلسات حلب أن التعدد المكوّناتي في المحافظة لا يُنظر إليه بوصفه عامل تهديد جوهري للمواطنة، بل كجزء أصيل من التاريخ الاجتماعي والثقافي للمدينة. فقد استُحضر حضور المسيحيين، والأرمن، والشركس، والمسلمين، وغيرهم، بوصفه حالة طبيعية شكّلت هوية حلب على مدى عقود، وأسهمت في ازدهارها الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، شدّد مشاركون على أن المشكلة لا تكمن في وجود التنوع بحد ذاته، بل في كيفية إدارة هذا التنوع سياسياً وإعلامياً في لحظة تحوّل الهوية من إطار تعايش إلى أداة تعبئة واستقطاب. وعبّر أحد المشاركين عن هذا التصور بنبرة تجمع بين الطمأنة والتحذير، حين قال: «نحن من قبل نعيش بسوريا مسيحيين وأرمن وشركس... نحن بغنى عن هذه الأمور... إذا نظرنا للفتات وتركنا الأولويات البلد ستقسم».

يعكس هذا الاقتباس وعياً واضحاً بأن استدعاء الهويات الدينية أو الإثنية في لحظات الأزمات لا يُنتج حلولاً، بل يشتّت الانتباه عن القضايا البنيوية المرتبطة بالمواطنة، مثل العدالة، والخدمات، والحوكمة، ويهدد وحدة المجال العام عبر تحويل الانتماء إلى أداة صراع.

غير أن النقاش في حلب كشف أيضاً أن التوترات الانتمائية لا تقتصر على العلاقات بين المكونات الدينية أو الإثنية المختلفة، بل تمتد إلى داخل المكوّن الواحد، وخصوصاً داخل الأكثرية السنية. وقد ورد أثناء الحوار مصطلح حلب الشرقية وحلب الغربية في إشارة إلى انقسام على أساس الأحياء التي خرجت عن سيطرة النظام السابق قبل أن يسترجعها في نهاية 6102 ضمن المدينة نفسها، حيث أن تلك المناطق كانت تعاني أصلاً من الفقر والتهميش قبل 1102 وجاء النزاع ليعزز الفجوة بين السكان حيث ما زالت التسميات متداولة حتى اليوم وتعكس نوعاً من التصنيف. أيضاً برزت أشكال من «التوتّر الانتمائي الداخلي» تقوم لا على أساس الدين أيضاً، بل على أساس المنشأ الجغرافي، وقوى السيطرة، والخلفية الاجتماعية، والوصم المتبادل بين المدينة والريف، ولا سيما الحساسية القائمة بين سكان مدينة حلب والقادمين من الأرياف. حيث عبر أحد المشاركين عن هذه التجربة بوضوح حين قال: «أنا كشخص حلبي أصله من ريف إدلب... هناك حساسية تتعلق بوضعي... مع أن كلنا سنة... المشكلة ليست في الدين، المشكلة في طريقة نظرتنا تجاه أي أحد... وهذا الأمر هو الذي يخلق النزاع».

يشير هذا القول إلى أن الانقسام في حلب لا يمكن اختزاله في ثنائية طائفية بسيطة، بل يتقاطع مع عوامل مناطقية وطبقية وثقافية، تُنتج بدورها أنماطاً من الإقصاء غير المعلن، وتعيد رسم حدود «الانتماء المقبول» داخل المجتمع الواحد. في هذا السياق، تتحول الهوية من إطار تعريف ذاتي إلى أداة تقييم اجتماعي، يُحدَّد من خلالها من يُعتبر «ابن البلد»، ومن يُنظر إليه ك»وافد» أو «مشكوك بانتمائه».

سياساتياً، تكشف هذه الديناميات أن تحديات المواطنة في حلب لا تأتي فقط من الانقسام الطائفي الصريح، بل من منظومات الوصم الداخلية التي تعمل بصمت داخل النسيج الاجتماعي، وتعيد إنتاج الهشاشة حتى داخل المكوّن الواحد. فحين تُبنى العلاقات الاجتماعية على التصنيف والاشتباه، تتآكل فكرة المواطنة بوصفها انتماءً جامعاً، ويحل محلها منطق الانتماءات الفرعية بوصفها آليات حماية أو تمايز.

وعليه، تُبرز حالة حلب أن إدارة التنوع تمثّل تحدياً سياسياً واجتماعياً مركزياً في إعادة بناء المواطنة. فالتنوع، بحد ذاته، ليس عائقاً أمام المواطنة، بل قد يكون مصدر غنى وقوة، ما لم يُترك دون أطر قانونية ومؤسساتية قادرة على ضبط خطاب الكراهية، ومنع استثمار الهويات في الصراع، وبناء سردية جامعة تقوم على المساواة الفردية لا على الانتماءات الجمعية. وفي غياب ذلك، يستمر خطر تفكك المجال العام، لا عبر الانقسام بين «طوائف»، بل عبر تشظي المجتمع إلى دوائر متنافسة من الوصم والانكفاء.

رابعاً: الدولة وخطاب الكراهية: المواطنة تُهدَّد حين تصمت السلطة

يُعدّ محور علاقة الدولة بخطاب الكراهية من أكثر المحاور خصوصية في السياق السوري، وفي حلب لم يقتصر النقاش على إدانة الخطاب بحد ذاته، بل امتد إلى تحميل الحكومة/السلطة مسؤولية مباشرة عن انتشاره أو احتوائه. فقد عبّر عدد من المشاركين والمشاركات عن قناعة مفادها أن خطاب الكراهية لا يتحول إلى تهديد بنيوي للمواطنة إلا حين يُترك دون ضبط، أو حين يجري التعامل معه بانتقائية، بما يخلق انطباعاً بأن الدولة تتسامح مع

خطاب معيّن وتُجرّم خطاباً آخر وفق اعتبارات سياسية أو فئوية.

في هذا السياق، استُحضرت حادثة جرت في ساحة سعدالله الجابري بوصفها مثالاً رمزياً على اختلاط الخطاب الديني بخطاب الشتم واللعن في الفضاء العام، وما يحمله ذلك من إساءة مباشرة لمفهوم المجال العام بوصفه مساحة جامعة لكل المواطنين. لم يُنظر إلى هذه الحادثة كواقعة معزولة، بل كمؤشر على غياب معايير واضحة تنظّم استخدام الفضاء العام، وعلى ضعف تدخل السلطة لضبط الخطاب التحريضي، ما يُفقد الدولة موقعها كضامن للحياد وكحام للتعدد.

أحد المشاركين صاغ هذه الإشكالية بمنطق «ثقة المواطن بالدولة»، معتبراً أن صمت السلطة أو غموض موقفها ينعكس مباشرة على شعور الأفراد بالمواطنة، إذ قال: «موضوع المواطنة يصبح مهدداً من الحكومة عندما يخرج خطاب الكراهية للعلن ولا توقفه... طالما الحكومة ما زالت غير شفافة... ستزيد الفجوة بينها وبين الشعب».

يعكس هذا الاقتباس تصوراً شائعاً في الجلسات مفاده أن الدولة لا تُقاس فقط بما تقوله، بل بما تسمح بحدوثه. فغياب التدخل لا يُفهم كحياد، بل كتواطؤ أو عجز، وكلاهما يقوض الثقة بالمؤسسات ويُضعف الإحساس بالمواطنة المتساوية.

وفي مداخلة أخرى، أشار أحد المشاركين إلى أن المشكلة لا تكمن فقط في وجود خطاب كراهية، بل في ازدواجية المعايير في التعامل معه، حيث قال ما معناه إن أحداثاً متشابهة قد تُواجَه بردود فعل رسمية مختلفة، ما يفتح الباب أمام التأويلات والاصطفافات، ويعزز الشعور بأن الدولة لا تطبق القواعد على الجميع بالقدر نفسه. هذا الإحساس بالانتقائية يعيد إنتاج منطق «الحماية عبر الانتماء»، ويدفع الأفراد إلى الاحتماء بهويات فرعية بدل الركون إلى الدولة.

وتبرز هنا سمة حلبية واضحة: الاهتمام لا ينصب فقط على إدانة خطاب الكراهية أخلاقياً، بل على تحويله إلى معيار عملي لقياس حياد الدولة وقدرتها على إدارة التعدد. فبالنسبة للمشاركين، لا تُختبر المواطنة في النصوص أو الشعارات، بل في سلوك الدولة اليومي تجاه المجال العام: هل تحمي الجميع؟ هل تضمن حرية التعبير دون تحريض؟ هل تتدخل حين يتحول الخطاب إلى تهديد للسلم الأهلي؟

في هذا الإطار، أصبح سلوك الدولة في ضبط المجال العام جزءاً لا يتجزأ من تعريف المواطنة ذاته. فالدولة التي تصمت أمام خطاب الكراهية، أو تتعامل معه بانتقائية، لا تُقوّض فقط السلم الاجتماعي، بل تُضعف الأساس الذي تقوم عليه المواطنة بوصفها علاقة ثقة متبادلة. وعلى العكس، فإن تدخل الدولة الواضح، العادل، وغير الانتقائي، يُنظر إليه كخطوة تأسيسية لإعادة بناء الثقة، وإعادة تعريف المجال العام كمساحة مشتركة، لا كساحة صراع هويّاتي.

وعليه، تكشف حالة حلب أن حماية المواطنة لا تنفصل عن دور الدولة في تنظيم الخطاب العام، وأن الصمت الرسمي في لحظات التحريض لا يُعدّ موقفاً محايداً، بل فعلاً سياسياً له تبعات مباشرة على وحدة المجتمع وإمكانية بناء مواطنة جامعة.

خامساً: الاقتصاد بوصفه «شرطاً للمواطنة»: الخدمات كأرضية للثقة والاندماج

على خلاف سياق محافظات أخرى، حيث طغى البعد الطائفي-الأمني على تصورات المواطنة، أظهرت جلسات حلب أن الاقتصاد والخدمات العامة يشكّلان المحرك المركزي الذي تُقاس من خلاله جدية الدولة، ومعنى الانتقال السياسي، وإمكانية إعادة بناء المواطنة. فقد عبّر عدد من المشاركين بوضوح عن قناعة مفادها أن المواطنة لا يمكن أن تُبنى على النصوص الدستورية أو الشعارات السياسية وحدها، بل تتطلب موارد، ومؤسسات قادرة على التنفيذ، وحضوراً فعلياً للدولة في الحياة اليومية.

في هذا السياق، طُرح الاقتصاد بوصفه مدخلاً عملياً وواقعياً للمواطنة، حيث رأى المشاركون والمشاركات أن الدولة حتى لو امتلكت أفضل دستور لن تكون قادرة على إنتاج مواطنة فاعلة ما لم تتمكن من توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وعلى رأسها الكهرباء، والمياه، والنظافة، والأمن. وقد جرى توصيف عودة هذه الخدمات بوصفها نقطة انعطاف في المدينة، تعيد تشكيل علاقة الأفراد بالمجال العام، وتفتح المجال أمام المشاركة والثقة. حيث عبّر أحد المشاركين عن ذلك بوضوح حين قال: «الدولة ممكن تكتب أحسن دستور بالعالم، بس إذا ما في كهربا وماء ونظافة وأمن، الناس ما راح تحس إنها مواطنة... المواطنة تبدأ من الخدمات».

يعكس هذا الاقتباس تصوراً عملياً للمواطنة، لا يفصل بين الحقوق السياسية والحقوق المعيشية، بل يضع الأخيرة بوصفها شرطاً سابقاً للأولى. فالمواطنة، في الوعي الحلبي كما ظهر في الجلسات، ليست فكرة مجردة أو هوية رمزية، بل علاقة يومية تُختبر من خلال قدرة الدولة على تسيير شؤون الحياة، وضمان حد أدنى من الكرامة.

كما ربط المشاركون والمشاركات بين تدهور الخدمات وانتشار الاقتصاد الموازي وشبكات الحماية غير الرسمية، معتبرين أن غياب الدولة اقتصادياً يدفع الأفراد والجماعات إلى الاحتماء بعلاقات ضيقة، مناطقية، عائلية، أو فصائلية، لتأمين احتياجاتهم. وفي هذا السياق، قال أحد المشاركين: «عندما تغيب الدولة عن الخدمات، الناس تلقائياً تروح إلى البدائل... تاجر، جمعية، فصيل، أو شبكة علاقات... وهنا تضعف المواطنة لأنك لم تعد محتاجاً للدولة».

يشير هذا القول إلى أن الخدمات ليست مسألة تقنية أو إدارية فحسب، بل أداة اندماج سياسي واجتماعي. فكلما ضعفت قدرة الدولة على تقديم الخدمات، تراجعت مكانتها كمظلة جامعة، وازدادت قابلية المجتمع للتشظي والارتهان لهويات فرعية أو مصالح ضيقة.

في هذا الإطار، تقدّم جلسات حلب مقاربة سياسية عملية للمواطنة، يمكن تلخيصها في بعدين متكاملين:

- تُفهم المواطنة بوصفها عقد خدمات/حقوق، لا مجرد هوية وطنية جامعة. فالمواطن، كما عبّر المشاركون، لا يطالب فقط بالاعتراف الرمزي أو الخطاب الوطني، بل بحقوق ملموسة تتجسد في خدمات عادلة ومتساوية، تُشعره بأن الدولة حاضرة وغير منحازة.
- يُنظر إلى الخدمات العامة بوصفها سياسة اندماج بحد ذاتها. إذ إن تحسين الكهرباء والمياه والنظافة والأمن لا يساهم فقط في تحسين مستوى المعيشة، بل يقلل أيضاً من احتمالات الانزلاق نحو الاقتصاد الموازي، ويحدّ من الحاجة إلى شبكات الحماية غير الرسمية، ويضعف منطق الاحتماء بالهويات الفرعية على حساب المواطنة الجامعة.

وعليه، تكشف حالة حلب أن إعادة بناء المواطنة تمرّ، بالضرورة، عبر بوابة الاقتصاد والخدمات. فالدولة التي تنجح في استعادة دورها الاقتصادي والخدمي لا تعيد فقط الثقة بالمؤسسات، بل تخلق أيضاً شروطاً بنيوية لاندماج اجتماعي أوسع، يُمكّن الأفراد من الانتقال من موقع الناجين أو المتكيّفين إلى موقع المواطنين المشاركين في الشأن العام.

سادساً: النساء والمواطنة: القيود لا تلغي الدور... لكنها تحصره في «مساحات آمنة»

أظهرت جلسات الحوار في محافظة حلب أن علاقة النساء بالمواطنة تتسم بطابع مركّب، يتأرجح بين حضور فعّال على المستوى الاجتماعي وإقصاء بنيوي على المستوى السياسي والمؤسساتي. فالنساء لم يكنّ غائبات عن الفضاء العام، بل لعبن أدواراً واضحة في إعادة ترميم العلاقات الاجتماعية، غير أن هذا الحضور ظلّ محصوراً في مساحات تُعتبر «آمنة» نسبياً، وعلى رأسها المجتمع المدني، مقابل تضييق ملحوظ في مسارات المشاركة الرسمية وصنع القرار.

على المستوى الاجتماعي، برز دور النساء بوصفهن فاعلات أساسيات في بناء جسور التواصل وتعديل الصور النمطية داخل المجتمع الحلبي، ولا سيما في سياق التوترات بين العائدين من ريف إدلب وريف حلب الشمالي أو مناطق أخرى وبين سكان المدينة. وقد أشارت مشاركات إلى أن الحوارات المجتمعية، ومنها جلسات النقاش نفسها، أسهمت في تفكيك التصنيفات الجاهزة والتوصيفات الإقصائية (مثل «مكوع» وغيرها)، وإعادة الاعتبار للفرد وتجربته بدل الحكم الجماعي. عبّرت إحدى المشاركات عن هذا الأثر بوضوح حين قالت ما معناه إن الحوار يتيح رؤية الإنسان كفرد لا كتصنيف، ويقلل من التعميم الذي يغذي الانقسام.

هذا الدور الوسيط الذي تلعبه النساء يعكس قدرة عالية على العمل في المساحات الرمادية، وتخفيف التوترات الاجتماعية، وبناء سرديات بديلة أقل استقطاباً. غير أن هذه القدرة لم تُترجم إلى حضور سياسي مؤثر، بسبب مجموعة من القيود السياسية والاجتماعية التي حدّت من مشاركة النساء في المسارات الرسمية.

في هذا السياق، عبّرت إحدى المشاركات عن تراجع مشاركتها بعد «التحرير» مقارنة بما قبله، معتبرة أن المرحلة الجديدة لم تفتح المجال أمام النساء كما كان متوقعاً، بل أفرزت أشكالاً مختلفة من التهميش والإقصاء. وأكدت أن المجال المتاح فعلياً لمشاركتها اليوم هو المجتمع المدني، لا السياسة الرسمية، حيث قالت: «بعد التحرير أصبحت مشاركتي أقل من قبل... المجال الوحيد الذي أستطيع أن أتحرك فيه هو المجتمع المدني، أما السياسة الرسمية فمغلقة تقريباً».

يعكس هذا الاقتباس مفارقة لافتة: فبينما كان يُفترض أن يفتح التغيير السياسي مساحات أوسع للنساء، أفضت التحولات الواقعية إلى إعادة ضبط المجال العام بطرق حدّت من حضورهن، سواء عبر القيود القانونية غير الواضحة، أو عبر الأعراف الاجتماعية، أو من خلال مناخ التخوين والاستقطاب.

كما أظهرت مداخلات أخرى أن النساء يتعرضن لما يمكن وصفه بـ «محاربة سياسية واجتماعية»، لا تقتصر على الإقصاء من المواقع الرسمية، بل تمتد إلى الفضاء الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي. فقد أشارت مشاركات إلى حملات تشويه، وتنمّر، واستهداف شخصي، تجعل كلفة الظهور العام مرتفعة بالنسبة للنساء. والأهم من ذلك، أن هذا الاستهداف يقوض التمثيل النسائي، ويَستبدله بوجوه ذكورية، ما يعمّق هشاشة المشاركة السياسية النسائية بدل معالجتها.

في جانب التمثيل، ناقشت الجلسات مسألة الكوتا النسائية والتمثيل في مجلس الشعب والانتخابات، مع بروز آراء متباينة حول جدواها في ظل منظومة سياسية قائمة على التحالفات والمحسوبيات. وأشارت مشاركات إلى أن ضعف الوعي السياسي العام، إلى جانب غياب بيئات داعمة، يجعل الكوتا، إن وُجدت، شكلية في كثير من الأحيان، ولا تضمن وصول نساء فاعلات أو ممثلات حقيقيات لمصالح مجتمعاتهن. كما لُوحظ ضعف حضور النساء من مناطق بعينها، ما يعكس تداخل التمييز الجندري مع التهميش المناطقي.

في المحصلة، تكشف حالة حلب أن النساء يشكّلن عنصراً فاعلاً في إعادة بناء النسيج الاجتماعي، لكن هذا الدور يُحاصر ضمن ما يسمى بـ «مساحات آمنة» لا تهدد التوازنات السياسية القائمة. فالمواطنة بالنسبة للنساء لا تُختبر فقط عبر الحقوق القانونية، بل عبر القدرة الفعلية على الظهور، والمشاركة، والتأثير دون التعرّض للإقصاء أو الاستهداف. ومن دون معالجة القيود البنيوية التي تحصر النساء في أدوار اجتماعية غير مُسيّسة، ستبقى مشاركتهن رهينة المجتمع المدني، لا جزءاً أصيلاً من مشروع المواطنة المتساوية.

سابعاً: آفاق المواطنة في حلب: شروط الحد الأدنى

تُظهر جلسات الحوار في محافظة حلب أن الحديث عن المواطنة لا يُختزل في الشعارات أو الرؤى بعيدة المدى، بل يرتبط بما يمكن تسميته «شروط الحد الأدنى» القابلة للتنفيذ في المدى القريب. وقد جاءت هذه الشروط بوصفها استجابات مباشرة لتجارب معيشة اتسمت بتعدد السلطات، وتآكل الثقة، وغياب الدولة بوصفها مظلة جامعة. وفي هذا السياق، لم تُطرح المواطنة كهدف نظري، بل كمحصلة لمسارات عملية متداخلة، يُقاس نجاحها بقدرتها

على إعادة الثقة، وضبط المجال العام، وخلق شعور بالاندماج والانتماء. هذه المسارات هي:

1. ضبط المجال العام وخطاب الكراهية

عبر تدخل واضح، علني، وغير انتقائي من قبل السلطة. فقد عبّر المشاركون والمشاركات عن قناعة بأن صمت الدولة، أو تعاملها المتباين مع أحداث متشابهة، لا يُفسَّر كحياد، بل كإخفاق في أداء دورها كضامن للسلم الأهلي. ويُنظر إلى التدخل المنظّم لضبط الخطاب التحريضي سواء في الفضاءات العامة أو عبر الإعلام بوصفه شرطاً أساسياً لإعادة بناء الثقة، ومنع تحويل الهويات الدينية أو المناطقية إلى أدوات صراع سياسي.

2. التعافي الخدمي والاقتصادي السريع

الذي اعتبره المشاركون والمشاركات حجر الزاوية في أي محاولة جادة لإعادة بناء المواطنة في حلب. فعودة الكهرباء، والمياه، والنظافة، وتعزيز الأمن اليومي لا تُعدّ مطالب تقنية فحسب، بل أرضية اندماج اجتماعي تقلل من التوترات، وتحدّ من الارتهان للاقتصاد الموازي وشبكات الحماية غير الرسمية. في هذا المعنى، تقاس جدية الدولة بقدرتها على إعادة الناس من هوامش التكيّف والبقاء إلى فضاء الدولة والمؤسسات.

3. الاستفادة من تجارب الحوكمة المحلية المتعددة التي شهدتها حلب وريفها خلال سنوات النزاع

بدل التعامل معها بوصفها تجارب يجب محوها أو تجاوزها بالكامل، فقد شدد مشاركون على أن تجاهل هذه الخبرات، سواء في المجالس المحلية أو الإدارات المدنية، يؤدي إلى هدر رأس مال اجتماعي ومعرفي، ويُعمّق أزمة الثقة، وقد يعيد إنتاج الفوضى الإدارية. في المقابل، يمكن توظيف هذه التجارب ضمن إطار قانوني موحّد يراكم الخبرة بدل البدء من الصفر.

4. تعزيز دور الإعلام المحلي والتغطية المتوازنة لمحافظة حلب

من خلال إعادة تأطير المدينة بوصفها مساحة جامعة متعددة، لا ساحة صراع أو استقطاب دائم. فقد أشار المشاركون والمشاركات إلى أن غياب الإعلام المهني أو تحوّله إلى أداة ترويج أو تحريض يساهم في تعميق الانقسامات، بينما يُنظر إلى الإعلام المستقل والمسؤول كأداة مساءلة تراقب أداء السلطة، وتفتح نقاشاً عاماً حول القضايا المشتركة، وتحدّ من خطاب الكراهية بدل إعادة إنتاجه.

5. تمكين النساء والشباب سياسياً ومعرفياً

باعتباره شرطاً أساسياً لتجاوز التمثيل الشكلي أو القائم على المحسوبيات. فقد أظهرت النقاشات أن ضعف المعرفة بوظائف الهيئات التشريعية والتنفيذية، وآليات الانتخابات، وأدوات المناصرة، يحدّ من قدرة النساء والشباب على التأثير الحقيقي، حتى حين تتوافر فرص شكلية للمشاركة. وعليه، لا يُنظر إلى التمكين بوصفه تدريباً تقنياً فقط، بل كعملية سياسية تثقيفية تعيد تعريف المواطنة بوصفها مشاركة واعية ومسؤولة.

في المحصلة، تكشف حالة حلب أن آفاق المواطنة لا تُبنى عبر مسار واحد معزول، بل عبر حزمة متكاملة من الإجراءات التي تعالج في آن واحد ضبط

الخطاب، واستعادة الخدمات، وتوظيف الخبرات المحلية، وتعزيز الإعلام، وتمكين الفئات المهمشة. ومن دون هذه الشروط للحد الأدنى، تبقى المواطنة مفهوماً هشاً، عرضة للتآكل أمام الأزمات الاقتصادية، والاستقطاب الهويّاتي، وضعف الثقة بالمؤسسات.

محافظة الحسكة \ مدينة القامشلي

أولاً: السياق

تُعدّ مدينة القامشلي وسياقها الجغرافي الاجتماعي المحيط من أكثر السياقات السورية حساسيةً وتعقيداً في مقاربة مفهوم المواطنة، ليس فقط بسبب التنوّع القومي والديني الذي يميّزها، بل لأن المسألة الكردية تشكّل فيها محوراً بنيوياً لإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والدولة. فالقامشلي ليست مجرد مدينة متعددة المكوّنات، بل فضاء تاريخي تراكبت فيه سياسات الإقصاء القومي، وذاكرة المظلومية الجمعية، وتجربة سياسية وإدارية بديلة، ما جعل المواطنة مفهوماً سياسياً مثقلاً بالأسئلة والشكوك، أكثر من كونها إطاراً قانونياً بديهياً أو محل إجماع.

على امتداد عقود، اختبر المكوّن الكردي في القامشلي، وفي مناطق أخرى ذات غالبية كردية، أشكالاً ممنهجة من التمييز والإقصاء، تمظهرت في سياسات رسمية هدفت إلى تقويض الوجود القانوني والثقافي للكرد، من بينها الإحصاء الاستثنائي لعام 2691، وسياسات الحزام العربي، وتغيير أسماء القرى، ومنع استخدام اللغة الكردية في الفضاء العام، والحرمان من الجنسية وما ترتب عليه من قيود واسعة على الحقوق المدنية والاقتصادية. لم تُنتج هذه السياسات مظالم قانونية فحسب، بل أسهمت في ترسيخ شعور عميق بالقطيعة بين الدولة والمجتمع، حيث لم تُختبر الدولة بوصفها إطار حماية ومساواة، بل كسلطة إقصاء وضبط.

أظهرت جلسات النقاش أن هذه الذاكرة لم تُطوَ مع التحولات السياسية الأخيرة أو بسقوط النظام السابق، بل لا تزال حاضرة بقوة في وعي المشاركين، وتشكل مرجعية أساسية لتقييمهم لأي حديث عن دستور جديد أو مواطنة متساوية أو عقد اجتماعي وطني. فبالنسبة لكثير من المشاركين، لا يُنظر إلى هذه المفاهيم بمعزل عن التجربة التاريخية، بل تُقاس بمدى قدرتها على معالجة آثار الإقصاء السابقة وضمان عدم تكرارها. وعليه، فإن الشك تجاه الخطاب الوطني الجامع لا ينبع من رفض مبدئي له، بل من الخوف من إعادة إنتاج الصيغة نفسها التي تجاهلت المظلومية الكردية تحت عناوين الوحدة أو المساواة الشكلية.

في المقابل، شهدت القامشلي منذ عام 4102 تجربة سياسية وإدارية مغايرة للسياق السوري العام، تمثلت في نشوء الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وما رافقها من بناء مؤسسات محلية وصياغة عقد اجتماعي خاص بالمنطقة. وقد شكّلت هذه التجربة، على الرغم من التباين الواضح في تقييمها بين المشاركين، نقطة مرجعية مركزية في النقاش حول المواطنة. فالمواطنة لم تُطرح هنا كمفهوم نظري مجرّد، بل في ضوء تجربة قائمة تُختبر يومياً،

بما تحمله من عناصر اعتراف ثقافي ولغوي ومشاركة محلية، وبما تعانيه في الوقت ذاته من تحديات تتعلق بالتعددية السياسية، وحدود المشاركة، وآليات المساءلة.

وتزامنت جلسات القامشلي مع مرحلة سياسية انتقالية شديدة الحساسية على المستوى الوطني، في ظل إعلان دستوري مؤقت من قبل السلطة الانتقالية في دمشق، وحديث متزايد عن صياغة دستور جديد وتشكيل مجلس شعب. وقد انعكس هذا التوقيت بوضوح على طبيعة النقاشات، حيث لم يكن السؤال المركزي المطروح هو «ما هي المواطنة؟» بقدر ما كان: هل يمكن لمفهوم المواطنة أن يكون منصفاً دون اعتراف صريح بالمظلومية الكردية والخصوصية القومية؟ وهل يمكن لمشروع وطني جامع أن يطمئن المكوّن الكردي في ظل مخاوف متجددة من إعادة إنتاج الإقصاء تحت مسميات مثل «إرادة الأغلبية» أو «الهوية الوطنية الجامعة»؟

ورغم تنوّع الانتماءات القومية والدينية للمشاركين، فإن النقاشات عكست بصورة أساسية منظور المكوّن الكردي وتجربته الخاصة مع الدولة والمواطنة. ويُؤخذ هذا التحديد المنهجي هنا بوصفه مدخلاً تحليلياً مقصوداً لفهم إشكالية المواطنة في سوريا من زاوية المكوّنات التي عانت من الإقصاء التاريخي، دون الادعاء بتمثيل كامل مكوّنات محافظة الحسكة.

ثانياً: تصورات المواطنة في القامشلي: مواطنة غير محايدة وذاكرة إقصاء مستمرة

أظهرت جلسات الحوار في القامشلي أن مفهوم المواطنة لا يُستقبل بوصفه مفهوماً محايداً أو جامعاً تلقائياً، بل بوصفه مفهوماً محمّلاً بإرث تاريخي من الإقصاء والتهميش. فعلى خلاف سياقات أخرى يُناقش فيها مفهوم المواطنة انطلاقاً من تعريفات قانونية أو دستورية، بدا واضحاً أن المواطنة في القامشلي تُقارَب أولاً من زاوية التجربة التاريخية للدولة السورية مع المكوّن الكردي، لا من زاوية المبادئ النظرية المجردة.

لم يُنظر إلى المواطنة باعتبارها «حقاً فردياً» قائماً على المساواة الشكلية أمام القانون، بل كإطار فقد قدراً كبيراً من مصداقيته لدى شريحة واسعة من المشاركين، نتيجة تاريخ طويل من السياسات التي استخدمت القانون ذاته كأداة للإقصاء. فقد ارتبط مفهوم المواطنة في الذاكرة الجمعية بحرمان فئات واسعة من الجنسية، وتقييد استخدام اللغة الكردية، ومحو الرموز الثقافية، وإقصاء الكرد من المجال العام السياسي والإداري. ونتيجة لذلك، لم تُختبر المواطنة بوصفها علاقة حماية أو انتماء، بل كوضع قانوني هش، قابل للتقييد أو الإلغاء بقرار إداري أو أمني. عبّر أحد المشاركين عن هذا الشعور بقوله: «نحن ككرد كنا مواطنين على الورق فقط... في أي لحظة كان ممكن تُسحب حقوقك أو تُلغى هويتك، فكيف نثق اليوم بنفس المفهوم بدون ضمانات؟».

في هذا السياق، أكّد المشاركون أن المواطنة، كما مورست سابقاً، لم تكن أداة اندماج اجتماعي أو مساواة سياسية، بل أداة ضبط وسيطرة. فبدل أن

يشكّل القانون إطاراً لإنصاف المواطنين، جرى توظيفه لإدامة التمييز، ما أضعف الثقة بأي حديث لاحق عن «دولة قانون» أو «مواطنة متساوية». هذا الإرث جعل كثيرين يتعاملون مع مفهوم المواطنة بحذر شديد، ويرون فيه إمكانية كامنة لإعادة إنتاج الإقصاء بدل تجاوزه.

ومع ذلك، لم تُظهر النقاشات رفضاً مبدئياً لمفهوم المواطنة المتساوية، بل رفضاً لصيغتها المنزوعة من سياقها التاريخي. فقد عبّر المشاركون عن شك عميق في كفاية التعريف القانوني للمواطنة إذا لم يقترن باعتراف صريح بالمظلومية ومعالجة آثارها البنيوية. فالمساواة الشكلية أمام القانون، من وجهة نظرهم، لا تضمن العدالة إذا كان القانون نفسه قد شكّل في السابق أداة تمييز، ولم تُجرَ مراجعة نقدية لاستخدامه ودوره. وفي هذا الإطار، قال أحد المشاركين: «كل مرة نسمع عن مواطنة متساوية، لكن بدون اعتراف بما حدث معنا... هذا الكلام لا يحمينا، لأنه جرّبناه قبل».

في هذا المعنى، بدت المواطنة في القامشلي مفهوماً تجريبياً مشروطاً، يُقيَّم من خلال التجربة المعيشة لا من خلال النصوص أو الوعود. وقد تكررت في الجلسات فكرة أن المواطنة لا تُقاس بما يُكتب في الدساتير أو الوثائق الرسمية، بل بمدى شعور الأفراد بالأمان من العودة إلى أنماط التمييز السابقة، وبقدرتهم على ممارسة حقوقهم دون خوف من الانتكاس.

هذا الإحساس المستمر بالهشاشة جعل كثيراً من المشاركين ينظرون إلى أي خطاب وطني حول المواطنة بحذر وريبة، خشية أن يكون إعادة إنتاج لصيغة قديمة بلغة جديدة؛ صيغة تتحدث عن المساواة، لكنها تتجاهل اختلالات القوة والذاكرة التاريخية. وعليه، لا تُفهم المواطنة في القامشلي كنقطة انطلاق محايدة، بل كهدف مؤجّل لا يمكن الوصول إليه إلا عبر مسار يعالج الماضي بقدر ما يصوغ المستقبل.

ثالثاً: المواطنة والهوية الكردية: الاعتراف شرط الانتماء لا نقيضه

تُظهر جلسات القامشلي بوضوح أن المواطنة والهوية الكردية لا تُفهمان بوصفهما مسارين متعارضين، بل كعلاقتين متداخلتين بنيوياً، لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى في الوعي الجمعي للمشاركين. فالهوية القومية الكردية، في هذا السياق، لا تُطرح كبديل عن المواطنة السورية، ولا كمشروع انفصالي أو انعزالي، بل كشرط أساسي لإمكانية تحقق مواطنة فعلية وغير هشّة. وقد شدد المشاركون على أن أي مقاربة للمواطنة تتجاهل هذا البعد القومي تُستقبل بوصفها امتداداً لمنطق الإنكار الذي طبع علاقة الدولة السورية بالكرد لعقود طويلة.

من هذا المنطلق، رُفضت بوضوح المقاربات التي تقدّم المواطنة بوصفها «تجاوزاً للهويات» أو «تحييداً لها» دون الاعتراف بها. فقد اعتبر المشاركون أن هذه المقاربة، وإن بدت جامعة في خطابها، تُعيد إنتاج شكل من أشكال الصهر القسري، حيث يُطلب من المكوّنات التي عانت تاريخياً من الإقصاء أن تتنازل عن خصوصيتها مقابل وعود بالمساواة. وفي هذا السياق، قال أحد المشاركين: «كل مرة يُقال لنا إن المواطنة تعني أن ننسى هويتنا... نحن جرّبنا

هذا الكلام سابقاً، وكانت النتيجة إنكارنا وليس حمايتنا».

يعكس هذا الاقتباس إدراكاً راسخاً بأن المواطنة لا يمكن أن تكون جامعة إذا بُنيت على إلغاء الخصوصيات القومية والثقافية، لأن ذلك يُنتج مواطنة شكلية تقوم على الامتثال والاندماج القسري، لا على الانتماء الطوعي والشراكة المتكافئة.

في سياق المرحلة الراهنة، برزت في النقاشات حساسية واضحة تجاه علاقة حكومة دمشق الحالية بالمكوّن الكردي، حيث عبّر المشاركون عن شكوك عميقة حيال الخطاب الصادر عن السلطة الانتقالية، وخصوصاً في ما يتعلق بتعريف الهوية الوطنية وحدود الاعتراف بالتنوع. وقد أشار بعض المشاركين إلى أن اللغة المستخدمة في الخطاب السياسي القادم من دمشق، حتى حين تتحدث عن «وحدة البلاد» أو «المواطنة المتساوية»، تفتقر إلى إشارات واضحة للاعتراف بالمظلومية الكردية أو بالحقوق القومية، ما يعيد إلى الأذهان تجارب سابقة من التهميش تحت عناوين وطنية عامة. في هذا الإطار، قال أحد المشاركين: «نحن لا نعرف حتى الآن كيف ترى حكومة دمشق الكرد... الكلام عام عن وحدة ومواطنة، لكن بدون أي ضمانات أو اعتراف، وهذا يخلق خوفاً حقيقياً».

هذا التخوّف لم يُطرح بوصفه موقفاً عدائياً من دور الدولة، بل بوصفه امتداداً منطقياً لتجربة تاريخية جعلت الهوية القومية عامل قلق بدل أن تكون مصدر أمان. وقد عبّر المشاركون عن خشيتهم من أن يُعاد تعريف المواطنة في المرحلة المقبلة على أساس «إرادة الأغلبية» أو «الهوية الوطنية الواحدة»، بما قد يفتح الباب أمام تهميش جديد للمكوّن الكردي، حتى وإن جرى ذلك تحت شعارات المساواة والوحدة الوطنية.

في المقابل، أظهرت النقاشات رغبة واضحة وصريحة في الانتماء إلى دولة سورية جامعة، شرط أن تقوم هذه الدولة على الاعتراف، والتكافؤ، والضمانات الواضحة، لا على التذويب أو الإنكار. فالمواطنة، من منظور المشاركين، ليست مجرد علاقة قانونية بين الفرد والدولة، بل علاقة ثقة متبادلة، تتطلب اعتراف الدولة بالمكوّن الكردي وحقوقه الثقافية والسياسية، وفي المقابل اعتراف المكوّن بالدولة بوصفها إطاراً مشتركاً جامعاً لجميع السوريين.

كما عكست المداخلات وعياً بأن بناء مواطنة جامعة في سوريا يتطلب مقاربة حساسة ومتعددة المستويات لتجارب المكوّنات المختلفة، وأن فرض نموذج واحد للمواطنة دون مراعاة هذه التجارب قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ليس فقط على علاقة الكرد بالدولة، بل على النسيج الاجتماعي السوري ككل. ففي حالة القامشلي، يعني تجاهل البعد الكردي في أي نقاش حول المواطنة، إعادة إنتاج منطق الخوف والارتياب، بما يهدد إمكانية بناء ثقة متبادلة بين المكوّنات المختلفة، ويقوّض أي مشروع وطني جامع في مراحله الأولى.

وعليه، تكشف جلسات القامشلي أن المواطنة، من منظور المكوّن الكردي، لا يمكن أن تُبنى على الحياد الشكلي أو الخطاب العام وحده، بل على اعتراف

صريح بالماضي، وضمانات للمستقبل، وشراكة فعلية في تعريف الدولة وهويتها. ومن دون ذلك، تبقى المواطنة إطاراً هشاً، قابلاً للتأويل والتراجع، بدل أن تكون أساساً مستقراً للانتماء والعيش المشترك.

رابعاً: النساء والمواطنة في القامشلي: بين الاعتراف الشكلي وحدود التمكين الفعلي

أظهرت جلسات القامشلي أن علاقة النساء بالمواطنة تتشكل عند تقاطع معقّد بين الهوية القومية، والنوع الاجتماعي، وتجربة الإقصاء التاريخي. فالنساء المشاركات لم ينظرن إلى المواطنة بوصفها إطاراً قانونياً مجرداً، بل كخبرة معيشة تتأثر بمدى الاعتراف بهن كنساء وككرديات في آن واحد. وفي هذا السياق، بدت المواطنة مفهوماً غير مكتمل، يُختبر من خلال حدود المشاركة الفعلية، لا من خلال الخطاب المعلن حول المساواة.

من جهة، عبّرت مشاركات عن أن النساء في القامشلي حققن حضوراً رمزياً ومرئياً في المجال العام مقارنة بمناطق سورية أخرى، سواء عبر المشاركة في الفعاليات المجتمعية أو عبر الخطاب العام الذي يتحدث عن دور المرأة. غير أن هذا الحضور لم يُترجم بالضرورة إلى تمكين مواطناتي فعلي، إذ أشارت مداخلات إلى فجوة واضحة بين الاعتراف الخطابي بدور النساء وبين قدرتهن الحقيقية على التأثير في القرار أو صياغة السياسات.

برز في النقاش أن المواطنة بالنسبة للنساء لا تُقاس فقط بحقوقهن الفردية، بل بقدرتهن على ممارسة هذه الحقوق دون وصاية أو تمثيل رمزي. فقد عبّرت مشاركات عن أن المرأة تُستدعى أحياناً بوصفها «واجهة» أو «رمزاً تقدمياً»، بينما تبقى آليات اتخاذ القرار محصورة في دوائر ضيقة، ما يجعل المشاركة النسائية عرضة للتهميش رغم حضورها الشكلي.

كما أظهرت الجلسات أن النساء يواجهن أشكالاً مزدوجة من القيود: قيود ناتجة عن البنية الاجتماعية التقليدية، وأخرى مرتبطة بالسياق السياسي العام الذي يحدّ من هامش النقد والمساءلة. هذا التداخل يجعل المواطنة بالنسبة للنساء تجربة تفاوض مستمر بين ما هو مسموح اجتماعياً وما هو ممكن سياسياً. وقد أشارت مشاركات إلى أن الانخراط العلني في قضايا عامة قد يعرّض المرأة للتشكيك أو الاستهداف، سواء على أساس جندري أو سياسي، ما يفرض كلفة أعلى على مشاركتها مقارنة بالرجال.

في الوقت ذاته، أظهرت الجلسات أن النساء لعبن دوراً محورياً في إعادة تعريف المواطنة بوصفها ممارسة يومية، لا مجرد علاقة مع الدولة. فقد ركزت مداخلات نسائية على قيم مثل العيش المشترك، والاعتراف المتبادل، والحوار بين المكونات، معتبرات أن هذه القيم تشكّل جوهر المواطنة في سياق متعدد وحساس مثل القامشلي.

اللافت أن بعض المشاركات ربطْنَ بين الهشاشة التاريخية للمواطنة الكردية والهشاشة التي تعيشها النساء كمواطنات، معتبرات أن غياب الضمانات الواضحة، سواء على المستوى القومي أو الجندري، يجعل أي

مكسب قابلاً للتراجع. ففي نظرهن، لا تكفي الوعود بالمساواة أو الاعتراف، بل يجب أن تُترجم المواطنة إلى قواعد واضحة تحمي مشاركة النساء من التهميش، وتضمن استمراريتها بغض النظر عن التحولات السياسية.

في المحصلة، تكشف جلسات القامشلي أن المواطنة بالنسبة للنساء ليست مسألة حقوق مكتوبة، بل مسألة أمان، واستمرارية، وقدرة على التأثير. فالنساء حاضرات في الخطاب، ومشاركات في الفضاء المجتمعي، لكن مواطنتهن تظل ناقصة ما لم تُفتح أمامهن مساحات مشاركة فعلية وغير مشروطة، وما لم تُعالج القيود البنيوية التي تحصر دورهن في التمثيل الرمزي أو العمل غير المسيّس. ومن دون ذلك، تبقى المواطنة بالنسبة للنساء في القامشلي تجربة هشّة، مهددة بالانكماش عند كل تحوّل سياسي أو اجتماعي.

خامساً: آفاق المواطنة في القامشلي: شروط الحد الأدنى

رغم عمق الشكوك التي عبّر عنها المشاركون في جلسات القامشلي تجاه مفهوم المواطنة بصيغته التقليدية، لم يخلُ النقاش من تحديد شروط واضحة لما يمكن اعتباره «الحد الأدنى» لإمكانية إعادة بناء علاقة منصفة بين المواطن والدولة. اللافت أن هذه الشروط لم تُطرح بوصفها مطالب قصوى أو برامج سياسية متكاملة، بل كضمانات أساسية من دونها تبقى المواطنة مفهوماً هشاً وغير قابل للاستدامة، خصوصاً في سياق يحمل إرثاً طويلاً من الإقصاء القومي.

1. الاعتراف الصريح بالمظلومية التاريخية للمكوّن الكردي

بوصفه مدخلاً لا غنى عنه لإعادة الثقة بمفهوم المواطنة. فقد شدد المشاركون على أن أي حديث عن مواطنة متساوية يتجاوز هذه المظلومية، أو يعاملها كحدث من الماضي لا يستوجب معالجة سياسية وقانونية، سيُنظر إليه كاستمرار لمنطق الإنكار. وفي هذا السياق، لا يُفهم الاعتراف بوصفه امتيازاً أو استثناءً، بل كخطوة تأسيسية تضع جميع المواطنين على أرضية متكافئة، عبر معالجة آثار التمييز بدل تجاهلها.

2. ضمان عدم تكرار الإقصاء

من خلال بناء ثقة حقيقية بأن المواطنة ليست وضعاً قابلاً للسحب أو التقييد بقرار سياسي. وقد عبّر المشاركون عن خوف عميق من أن تُعاد صياغة المواطنة في المرحلة المقبلة بطريقة تبدو جامعة ظاهرياً، لكنها تُخفي في طياتها إمكانية العودة إلى سياسات الصهر القسري أو تغليب «إرادة الأغلبية» على حقوق المكوّنات. وعليه، فإن المواطنة من منظورهم لا يمكن أن تقوم على الوعود وحدها، بل تحتاج إلى ضمانات واضحة تحمي الحقوق الفردية والجماعية على حد سواء.

3. الفصل بين المواطنة والولاء السياسي أو القومي

فقد أظهرت النقاشات حساسية شديدة تجاه أي مقاربة تربط المواطنة بالامتثال لهوية رسمية واحدة أو خطاب سياسي بعينه. ورأى المشاركون أن تحويل المواطنة إلى أداة لفرض الولاء يُفرغها من مضمونها، ويعيد إنتاج علاقة خوف بدل علاقة انتماء. في القامشلي، تُفهم المواطنة بوصفها إطاراً

يضمن الحق في الاختلاف، لا آلية لضبطه.

4. فتح مساحات مشاركة فعلية وآمنة

تتيح للمواطنين، ولا سيما النساء والشباب، التعبير عن آرائهم والانخراط في الشأن العام دون خشية من الوصم أو الاستهداف. وقد شدد المشاركون على أن المشاركة الشكلية أو الرمزية لا تكفي لبناء مواطنة حقيقية، وأن تقييد المجال العام، حتى إن لم يكن معلناً، يقوض الإحساس بالانتماء ويعيد إنتاج الانكفاء نحو الهويات الفرعية. فالمواطنة، كما طُرحت في النقاش، تُبنى من خلال الممارسة اليومية والمشاركة، لا عبر الخطاب وحده.

5. إعادة تعريف المواطنة بوصفها علاقة حماية لا علاقة ضبط

فقد عبّر المشاركون عن رغبتهم في أن تكون المواطنة إطاراً يوفّر الأمان القانوني والسياسي، لا مصدراً للقلق أو الشك. وفي هذا المعنى، لا تُختبر المواطنة في القامشلي من خلال الامتثال، بل من خلال الشعور بأن الدولة، بأي صيغة كانت، لا تشكّل تهديداً للهوية أو الوجود، بل مظلة تحمي التعدد وتديره بعدالة.

في المحصلة، تُظهر جلسات القامشلي أن آفاق المواطنة ليست مسألة اندماج شكلي في دولة مركزية، بل عملية بناء ثقة مشروطة بالاعتراف والضمانات والمشاركة. فالمواطنة، من منظور المشاركين، لن تُبنى عبر تعميم مفاهيم مجردة أو تجاهل الخصوصيات، بل عبر ممارسات ملموسة تعترف بالماضي، وتحمي الحاضر، وتفتح المجال لمستقبل تشاركي. ومن دون تحقيق هذه الشروط الدنيا، تبقى المواطنة في القامشلي مفهوماً مؤجلاً ومعرّضاً للتآكل عند أول اختبار سياسي أو أمني.

محافظة حمص

أولاً: السياق

تظهر محافظة حمص بوصفها أحد أكثر السياقات السورية أهميةً لفهم المواطنة في مرحلة ما بعد العنف، لا بسبب تنوّعها الطائفي والديني (سنّة، علويون، مسيحيون، حضور تركماني وكردي ومناطقي متداخل) فحسب، بل لأن المدينة شكّلت خلال سنوات النزاع ساحة مركزية لتراكُم العنف، والتهجير القسري، وإعادة رسم الجغرافيا الاجتماعية على أساس الانتماء. هذا التاريخ القريب جعل حمص تدخل المرحلة الراهنة وهي مثقلة بذاكرة جماعية جريحة، وحدود غير واضحة بين ما هو «منتهٍ» من الصراع وما هو مستمر بأشكال أخرى.

في جلسات النقاش، لم تُقدَّم حمص بوصفها مدينة «منقسمة بطبيعتها»، بل كمدينة أُجبرت على التعايش تحت ضغط الاستقطاب، حيث أُعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية في ظل خطاب تحريضي طويل الأمد، وسياسات فرز غير معلنة. عبّر المشاركون عن المرحلة الراهنة بمفردات دالّة مثل: فوضى، غياب دولة، تخبط، ومرحلة ميليشيات، ما يعكس شعوراً عاماً بأن الانتقال لم

يؤدِّ إلى استعادة الدولة بوصفها مرجعية جامعة، بل إلى فراغ مؤسسي ملأته قوى محلية غير منضبطة، أو سلطات أمر واقع ذات طابع اجتماعي أو ديني.

هذا الفراغ المؤسسي انعكس بوضوح على تصور المواطنة، حيث أشار المشاركون إلى أن المؤسسات لا تعمل بمنطق مؤسساتي ثابت، بل وفق توازنات نفوذ متغيّرة، وأن القانون لا يُطبّق بوصفه معياراً عاماً، بل يُستبدل أحياناً بمنطق «الشارع يحاكم» أو «المجتمع يضبط»، بما في ذلك الوصم، أو التخويف، أو الإقصاء غير الرسمي. في هذا السياق، لا يشعر الأفراد بأن حقوقهم محمية بصفة مواطنين، بل بأن مكانتهم تُحدَّد وفق تصنيفات اجتماعية وسياسية متبدلة.

سياسياً، تكشف جلسات حمص أن المواطنة لا تُطرح هنا كسؤال نظري أو دستوري، بل كخبرة يومية هشّة تتقاطع مع قضايا الأمن الشخصي، والعدالة، وطبيعة الخطاب الديني داخل المؤسسات، وأنماط التصنيف السائدة مثل: فلول/ثوار، أو مواطن درجة أولى/عاشرة. هذه التصنيفات، كما عبّر المشاركون، لا تُنتج فقط تمييزاً اجتماعياً، بل تُحوّل المواطنة نفسها إلى وضع متغيّر، يُمنح ويُسحب وفق ميزان القوة والاصطفاف، لا وفق مبدأ ثابت للمساواة أمام القانون.

الأهم أن حمص، بحكم موقعها وتجربتها، تُقدَّم في النقاشات بوصفها مختبراً حياً لسؤال المواطنة بعد العنف: هل يمكن إعادة بناء علاقة متساوية بين الدولة والمواطن في مدينة لم تُحسم فيها بعد مسألة العدالة، ولم تستعد فيها الدولة بوصفها مرجعية محايدة؟ وهل يمكن للمواطنة أن تستقر في ظل استمرار خطاب ديني أو اجتماعي يحدد الاستحقاق، بدل القانون؟

في هذا الإطار، لا تُختبر المواطنة في حمص كهوية وطنية جامعة، بل كشرط أمان، وكإمكانية للعيش دون خوف من الوصم أو الانتقام أو التصنيف. ومن هنا، تكتسب حمص أهمية تحليلية خاصة، إذ تكشف أن المواطنة في سوريا ما بعد النزاع لا تتآكل فقط بفعل الطائفية، بل بفعل غياب الدولة المؤسسية، واستمرار منطق القوة، وتحويل المجال العام إلى مساحة ضبط اجتماعي بدل أن يكون فضاءً مشتركاً محمياً بالقانون.

ثانياً: تصورات المواطنة في حمص: من حقوق وواجبات إلى درجات

كما في حلب، ظهر في جلسات حمص تعريف معياري أولي للمواطنة بوصفها مجموعة من الحقوق والواجبات تقوم على المساواة أمام القانون. غير أن هذا التعريف لم يصمد طويلاً أمام سرديات التجربة السورية كما عاشها المشاركون، إذ سرعان ما تحوّل النقاش من مستوى المفهوم إلى مستوى الممارسة، حيث وُصفت المواطنة بوصفها عملية فرز اجتماعي وسياسي ومناطقي وطائفي أكثر من كونها إطاراً جامعاً.

لخّصت إحدى المشاركات هذا التحول بطرح مفهوم «درجات المواطنة»، معتبرة أن المواطنة لم تكن متحققة حتى قبل عام 1102، بل كانت قائمة على الامتياز والولاء، ثم أعيد إنتاجها بأشكال أشد قسوة بعد اندلاع النزاع. وقالت

في هذا السياق: «بزمن الأسدين ما كان في مواطنة أصلاً... كان في مواطن درجة أولى، ودرجة ثانية، ودرجة عاشرة. وبعد 1102 صرنا إرهابيين، ولاجئين، ومهجّرين بلا أي حقوق».

يعكس هذا الاقتباس فهماً راسخاً لدى المشاركين بأن المواطنة لم تُختبر يوماً كعلاقة قانونية متساوية، بل كتصنيف متغيّر يُحدَّد وفق القرب أو البعد عن السلطة، ثم وفق الاصطفاف السياسي أو الجغرافي خلال النزاع. وفي حمص تحديداً، لا يتوقف هذا الفرز عند مرحلة الماضي، بل يستمر ويتحوّل في المرحلة الراهنة إلى أشكال جديدة من نزع المواطنة عبر الوصم الاجتماعي والسياسي.

برز في الجلسات مثال واضح على ذلك يتمثل في توصيف بعض من بقوا في المدينة خلال سنوات النزاع بأنهم «فلول»، وهو توصيف لا يحمل بعداً سياسياً فحسب، بل يُستخدم عملياً لتقليص استحقاق الحقوق، أو لتبرير الشك والإقصاء. عبّر أحد المشاركين عن هذا الواقع بقوله: «اللي بقي بحمص صار اسمه فلول... كأنو مجرد بقاءك صار تهمة، وهذا بحد ذاته سحب للمواطنة».

في هذا السياق، تُظهر المداخلات أن المواطنة في حمص لم تعد تُناقَش بوصفها سؤالاً نظرياً من قبيل «كيف نعرّف المواطنة؟»، بل بوصفها سؤالاً عملياً أكثر حدّة: من يُمنح صفة المواطن الكامل، ومن تُسحب منه أو تُنتقص؟ أي أن المواطنة تحوّلت إلى أداة لتوزيع الشرعية والحقوق، لا إلى إطار قانوني ثابت.

وقد عبّر بعض المشاركين عن هذا الواقع بمجازات لافتة، مثل التمييز بين مواطنة «مدهونة بعسل» ومواطنة «عادية»، في إشارة إلى الامتيازات غير المعلنة التي يحصل عليها بعض الأفراد أو الفئات، مقابل تهميش آخرين حتى في أبسط حقوقهم. هذا التصور يعكس إدراكاً بأن المشكلة لا تكمن فقط في غياب النصوص، بل في انتقائية تطبيقها، وفي استمرار منطق الاستحقاق القائم على الهوية أو الموقع أو السردية السياسية.

وعليه، تكشف جلسات حمص أن المواطنة تُختبر اليوم كعلاقة هشّة ومتقلّبة، تخضع لمنطق الوصم والتصنيف أكثر مما تخضع لمبدأ المساواة. وهو ما يجعل أي حديث عن مواطنة جامعة أو دولة قانون فاقداً للمصداقية ما لم يقترن بتفكيك هذا النظام غير المعلن من «درجات المواطنة»، وإعادة تعريف المواطن بوصفه صاحب حق غير مشروط بالولاء أو الموقع أو الماضي القسري.

ثالثاً: الدولة/السلطة وخطاب الكراهية

مقارنةً بمحافظاتٍ أخرى، حيث طُرحت مسؤولية الدولة أساساً في ضبط خطاب الكراهية وحماية المجال العام، اتسمت مداخلات المشاركين في حمص بنبرة أكثر حدّة، ركّزت على تآكل حياد المؤسسات العامة وتحولها، في نظرهم، إلى فضاءات خاضعة لتأثير ديني أو اجتماعي غير رسمي. هذا التحول لا يُنظر

إليه كمسألة إدارية أو ثقافية فحسب، بل كتهديد مباشر لمفهوم المواطنة، لأن حياد الدولة يُعدّ شرطاً أساسياً لضمان المساواة وحماية التعدد.

وصفت إحدى المشاركات هذا الواقع بوضوح، معتبرة أن المشكلة لا تكمن في ضعف الدولة فقط، بل في غياب إرادة سياسية لبناء مؤسسات جامعة، فقالت: «في غياب إرادة للسلطة لننشئ دولة موحّدة... المؤسسات اليوم يسيطر عليها الطابع الديني، وكل مؤسسة فيها شيخ يدير المؤسسة».

يعكس هذا الوصف إدراكاً بأن المجال المؤسسي في حمص لم يعد يعمل وفق منطق القانون والإدارة، بل وفق موازين نفوذ اجتماعية ودينية تُنتج أشكالاً غير متكافئة من الوصول إلى الحقوق والخدمات. وفي هذا السياق، لا يُفهم «التديين» بوصفه تعبيراً عن التدين المجتمعي، بل كآلية ضبط وإقصاء تُقوّض حياد الدولة، وتجعل المواطنة مرهونة بالتوافق مع خطاب معيّن أو مرجعية بعينها.

وتتكرر في الجلسات الإشارة إلى أن المشكلة لا تقتصر على غياب القوانين أو ضعفها، بل تتجسد أساساً في غياب التنفيذ والرقابة. فقد أشار المشاركون إلى صدور قرارات أو تعميمات رسمية تهدف إلى الحد من التحريض أو ضبط الخطاب العام، إلا أن هذه القرارات تبقى، في نظرهم، شكلية ولا تترجم إلى ممارسات فعلية على الأرض. وأوضح أحد المشاركين هذا التناقض بقوله: «بيطلع قرار يوقف التحريض، وبعد يومين نسمع خطب أقسى ودعوات للتسلح، وكأنو ما في دولة تراقب أو تحاسب».

هذا الانفصال بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية أسهم في ترسيخ شعور عام بأن السلطة غير قادرة، أو غير راغبة، في حماية المجال العام بوصفه مساحة مشتركة لجميع المواطنين. ونتيجة لذلك، عبّر عدد من المشاركين عن إحساسهم بأن وجودهم في الفضاء العام بات مشروطاً أو هشاً، وأنهم يتصرفون كـ «ضيوف» لا كأصحاب حق، خصوصاً في ظل تصاعد خطاب التخوين أو التحريض غير المنضبط.

في هذا السياق، تصبح المواطنة في حمص مهدَّدة لا بفعل خطاب الكراهية وحده، بل بفعل تحوّل المجال العام من فضاء قانوني محمي إلى ساحة تنافس بين رموز دينية واجتماعية وأشكال نفوذ غير رسمية. هذا التحول يُنتج شعوراً دائماً بعدم الأمان، ويُقوّض الثقة بفكرة الدولة بوصفها مرجعية محايدة، ما يحوّل المواطنة من وضع قانوني مستقر إلى تجربة هشّة تتأرجح بين القبول المؤقت والإقصاء المحتمل.

وعليه، تكشف جلسات حمص أن حماية المواطنة لا تنفصل عن إعادة الاعتبار لحياد المؤسسات وضبط المجال العام، وأن أي تجاهل لتأثير تديين المؤسسات أو تغوّل النفوذ غير الرسمي سيبقي المواطنة عرضة للتآكل، مهما تعددت الخطابات حول الوحدة أو السلم الأهلي.

رابعاً: النساء والمواطنة في حمص: الخوف والوصم يَسحب النساء من المجال العام

يتخذ محور النساء في جلسات حمص طابعاً شديد الارتباط بالأمن والوصم الاجتماعي والطائفي، حيث لا تُناقَش المواطنة من منظور المشاركة أو التمثيل فحسب، بل من زاوية القدرة الأساسية على الوجود الآمن في المجال العام. وقد ربطت المشاركات بين الهشاشة البنيوية لمواطنة النساء، في ظل قوانين أحوال شخصية تمييزية، وبين استخدام النساء كأداة في الصراع السياسي والاجتماعي عبر الوصم والتشهير، بما يحوّل الجسد والسمعة إلى ساحة عقاب جماعي.

في هذا السياق، أشارت إحدى المشاركات إلى التحولات في خطاب الوصم الذي طال النساء، معتبرة أن الاستهداف لم يتوقف بل تغيّرت لغته وأدواته، فقالت: «المرأة دائماً مستهدفة... قبل كانوا يقولوا مجاهدات نكاح، واليوم دَاشِرة وشوفوا مع مين راحت... الاتهام جاهز والطائفة أو المنطقة بتزيد الخوف».

يعكس هذا الاقتباس كيف يتقاطع النوع الاجتماعي مع الانتماء الطائفي والمناطقي، ليُنتج شعوراً مضاعفاً بعدم الأمان، حيث لا تُستهدف النساء كأفراد فقط، بل كرموز يُعاد من خلالها إنتاج الصراع والانتقام الرمزي. هذا الواقع لا يقوّض كرامة النساء فحسب، بل يسحب منهن فعلياً إمكانية ممارسة المواطنة بوصفها حضوراً ومشاركة.

وتؤكد مداخلات أخرى أن النتيجة العملية لهذا المناخ هي الانكفاء القسري عن المجال العام، سواء بدافع الخوف المباشر أو تحت ضغط الرقابة الاجتماعية. عبّرت إحدى المشاركات عن ذلك بوضوح قائلة: «في الشارع بعد ساعة معيّنة ممنوع الخروج... في نساء قدّموا استقالاتهم لأن الوضع ما عاد آمن، وصار الخوف هو القاعدة».

كما ظهرت مداخلات تربط بين حوادث الخطف أو التهديد بالخطف وبين تقلّص قدرة النساء على الحركة والمشاركة، ليس فقط في السياسة، بل في أي نشاط عام. وقد لخّصت إحدى المشاركات هذا الواقع بسؤال استنكاري يعكس عمق المعضلة: «الوضع الأمني له أثر كبير جداً على حركة النساء... في نساء نزلوا على المدينة وانخطفوا... كيف بدي أطلب منهم يشاركوا بأي نشاط سياسي؟».

في هذا السياق، لا تُفهم المواطنة بالنسبة للنساء في حمص بوصفها مسألة تمثيل شكلي أو كوتا، بل بوصفها حقاً في الأمان، والتنقل، وسمعة غير قابلة للابتزاز أو التشهير. فالانتهاكات المستمرة، وخاصة تلك التي تأخذ طابعاً طائفياً أو أخلاقياً، تعزز الإحساس العام بعدم الأمان، وتحوّل المشاركة النسائية إلى مخاطرة شخصية واجتماعية عالية الكلفة.

وعليه، تكشف جلسات حمص أن الحديث عن دور النساء في بناء المواطنة يبقى حديثاً فوقيّاً ما لم يُعالج أساس المشكلة: غياب الحماية، وتفشي الوصم، واستخدام النساء كأدوات في صراعات أوسع. فدون ضمانات فعلية للأمن والكرامة، تُختزل المواطنة النسائية إلى مفهوم نظري، بعيد عن الواقع

اليومي الذي تعيشه النساء في المدينة.

خامساً: آفاق المواطنة في حمص: شروط الحد الأدنى

رغم قتامة الصورة التي عكستها جلسات النقاش في حمص، لم يخلُ النقاش من تحديد مجموعة واضحة من الشروط التي اعتبرها المشاركون حدّاً أدنى لإمكانية إعادة بناء المواطنة في المحافظة. اللافت أن هذه الشروط لم تُطرح بوصفها مطالب قصوى أو برامج سياسية شاملة، بل كمرتكزات أساسية من دونها تبقى المواطنة هشّة، وقابلة للانهيار مع أي تحوّل في ميزان القوة. ويمكن تلخيص هذه الشروط، وبالمنهجية المعتمدة في المحافظات الأخرى نفسها، في المسارات التالية:

1. إنهاء منطق التصنيف والانتقام وإعادة تعريف «الدولة للجميع»

عبّر المشاركون والمشاركات عن رفض صريح لفكرة انتقال منطق الإقصاء من ضفة إلى أخرى، أو استبدال مواطنة قائمة على الولاء بمواطنة قائمة على الاشتباه. الخوف المركزي يتمثل في إعادة إنتاج نموذج «مواطنة المنتصر/المشتبه به»، حيث يُعاد فرز الأفراد سياسياً أو طائفياً، بدل تثبيت مبدأ المساواة أمام القانون. من هذا المنطلق، يُنظر إلى الخطاب الوطني الجامع، غير الانتقامي وغير الإقصائي، بوصفه شرطاً تأسيسياً لإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة.

2. ضبط المجال العام ومنع التحريض عبر تنفيذ فعلي لا قرارات شكلية

شدّد المشاركون والمشاركات على أن استعادة المواطنة في حمص تمرّ عبر إعادة ضبط المجال العام بوصفه مساحة مشتركة ومحميّة بالقانون. فالمطلوب ليس إصدار قرارات أو تعميمات على الورق، بل تفعيل آليات رقابة وتنفيذ تمنع خطابات التحريض والدعوة إلى السلاح، وتُعيد الاعتبار لسلطة القانون بوصفه المرجعية الوحيدة لتنظيم الخلافات وحماية الحقوق.

3. إعادة بناء الثقة من خلال عدالة قابلة للتصديق وغير انتقائية

برزت العدالة، ولا سيما العدالة الانتقالية، بوصفها مدخلاً أساسياً لإعادة بناء المواطنة، ليس بدافع الانتقام أو الثأر، بل لأن غياب المحاسبة أو انتقائيتها يقوّض الإحساس بالمساواة، ويُعيد إنتاج شعور الغبن والتهميش. فالمواطنة، كما طُرحت في النقاش، لا يمكن أن تستقر في ظل تدوير للرموز أو تجاهل للانتهاكات، لأن ذلك يُفرغ فكرة العدالة من مضمونها ويُضعف الثقة بأي انتقال سياسي.

4. إزالة تديين وظائف الدولة لصالح حياد مؤسساتي واضح

اعتبر المشاركون والمشاركات أن تديين المؤسسات العامة يُقوّض حياد الدولة، ويحوّل المواطنة إلى امتياز يُمنح لمن ينسجم مع خطاب ديني أو اجتماعي معيّن. في المقابل، يُنظر إلى الدولة المدنية والمؤسساتية بوصفها الإطار الوحيد القادر على حماية التنوّع الحمصي القائم أصلاً، وضمان تكافؤ الوصول إلى الحقوق والخدمات بغضّ النظر عن الانتماء أو الخلفية.

5. تمكين النساء عبر ضمان الأمن والحماية من الوصم قبل أي تمثيل شكلي

في حمص، لا يُنظر إلى تمكين النساء بوصفه مسألة تمثيل رمزي أو كوتا سياسية، بل كقضية مواطنة أساسية ترتبط بالأمان والكرامة. فدون ضمانات فعلية تحمي النساء من الخوف، والتهديد، وخطابات التشهير، والاستهداف الطائفي أو الأخلاقي، يبقى الحديث عن مشاركة نسائية حديثاً شكلياً لا يلامس الواقع. وعليه، تُعدّ آليات الحماية، والاستجابة لانتهاكات مثل الخطف، ومنع التشهير، شروطاً تأسيسية لمواطنة النساء، لا قضايا ثانوية.

محافظة طرطوس

أولاً: السياق

تُعدّ محافظة طرطوس حالة مركّبة في مقاربة مفهوم المواطنة في سوريا ما بعد النزاع، ليس فقط بفعل بنيتها الاجتماعية المتداخلة، بل بسبب تراكمات سياسية ورمزية جعلت منها ساحةً محمّلةً بالدلالات في المخيال السوري العام. خلال سنوات النزاع، أُسقط على المحافظة توصيفٌ اختزالي بوصفها «حاضنة للنظام السابق»، وهو توصيف عمل بوظيفة مزدوجة: فمن جهةٍ عمّق الفجوة بين طرطوس وبقية الفضاء الوطني عبر منطق الاشتباه الجمعي، ومن جهةٍ دفع شرائح واسعة داخل المحافظة إلى إعادة تموضع دفاعي حول الهويات الفرعية بحثاً عن الأمان. ويظهر في الجلسات أن هذا الوصم لا ينعكس فقط على صورة طرطوس لدى الآخرين، بل على نظرة أبناء المحافظة لأنفسهم، حيث يتردد سؤال «من نحن؟» على نحوٍ يرتبط بالاتهام والتبرير أكثر مما يرتبط بالحقوق والواجبات.

في هذا السياق، لا تعمل المواطنة بوصفها علاقة قانونية بين فرد ودولة، بل بوصفها تجربة شعورية-سياسية متقلبة تتأثر بعلاقات القوة وبنية الخوف المتوارثة. فقد عبّر مشاركون عن أن سوريا لم تُنتج في أي مرحلة تجربة مساواة حقيقية أمام القانون؛ وأن «المعيار» كان يتبدل تبعاً للولاء أو الانتماء أو الجغرافيا، بما يجعل إمكانية تشكّل هوية وطنية جامعة أمراً هشاً. يظهر ذلك مثلاً في الرمزية السياسية للعَلم، حيث اعتبر أحد المشاركين أن العلم الأحمر ارتبط في وعيه بالقمع والأجهزة الأمنية، بينما لم يلبث العلم الأخضر، بعد مرحلة تفاؤل قصيرة، أن ارتبط مجدداً بالقتل والانتهاكات والطائفية، ما قاد إلى وصف العلاقة مع الوطن بوصفها «علاقة سامة» لا تتيح بناء انتماء وطني مستقر.

ومن زاوية بنيوية، تُظهر جلسات طرطوس أن تفكك الهوية الوطنية بعد كانون الأول 4202 تزامن مع عودة واضحة إلى «الهويات ما قبل الوطنية» بوصفها آليات حماية اجتماعية. وقد تم التعبير عن ذلك بوصفٍ صريح لغياب «هوية مواطنة جامعة» داخل المحافظة نفسها، مع الإشارة إلى أن طرطوس تتألف من مجتمعات محلية متعددة (سنة، علويون، إسماعيليون، مسيحيون) وأن لكل لون اجتماعي موقفاً من السلطة يتشكل وفق شعوره الجمعي بالتهديد أو الامتياز، لا وفق عقد مواطنة مشترك. كما طُرحت ملاحظة نقدية

حول غياب بعض المكونات في التمثيل داخل الجلسات، بوصفه مؤشراً على صعوبة خلق فضاء عام محايد في ظل تصاعد الحساسية الطائفية.

الأشد أثراً في السياق الطرطوسي هو أن الانتماء الطائفي، ولا سيما لدى الغالبية العلوية في المحافظة، لم يعد مجرد هوية ثقافية، بل بات حقل مخاطرة سياسياً وأمنياً. تتكرر في الجلسات مفردات مثل: الخوف، المظلومية، البحث عن الأمان، والانكفاء؛ ويظهر أن شريحة واسعة تشعر بأنها «لم تعد السلطة» وأن الكلام ذاته أصبح مكلفاً، خصوصاً في الريف. وفي المقابل، تنبّه بعض المداخلات إلى أن استمرار الشعور بالمظلومية دون قنوات اعتراف ومحاسبة وشفافية قد يخلق فراغاً تملؤه مرجعيات أهلية/دينية ناشئة، بما يعيد إنتاج الطائفية بوصفها بنية تمثيل سياسي واجتماعي.

تتداخل هذه الحساسيات مع شعور عام بأن العنف لم ينتهِ، وأن الانتهاكات في الساحل وما تلاها (إضافةً إلى ما يجري في السويداء ومناطق أخرى) أعادت ترتيب الأولويات: لم تعد المواطنة مفهوماً سياسياً «قابلاً للتنظير» بقدر ما أصبحت مرتبطة بشرطها الأدنى، أي حق الحياة. وقد ذهب بعض المشاركين إلى أن الحديث عن المواطنة والديمقراطية يبدو ترفاً في ظل الخوف اليومي، واستمرار العنف، وفقدان الثقة بالشفافية، ووجود تصورات متضادة حول طبيعة السلطة الجديدة وخطابها. كما يظهر في النقاش تصورٌ بأن نطاقاً واسعاً من السكان بات تحت ضغطٍ اقتصادي واجتماعي شديد نتيجة سياسات الفصل/التسريح وتراجع فرص العمل في الساحل، بما يحوّل المواطنة إلى سؤال معيشي-أمني لا سؤال حقوقي فقط.

وعليه، يتركز التحليل النوعي لجلستي طرطوس على تفكيك تصورات المواطنة كما عبّر عنها المشاركون والمشاركات، وتحليل تفاعلها مع: الخوف والوصم، إعادة تموضع الهويات الطائفية كاستراتيجية بقاء، سرديات المظلومية المتقاطعة والمتضاربة أحياناً، والبحث عن الأمان بوصفه شرطاً تأسيسياً لأي حديث عن مواطنة متساوية وفاعلة.

ثانياً: تصورات المواطنة: مفهوم مضطرب وهوية متآكلة

أظهرت جلسات الحوار في محافظة طرطوس أن مفهوم المواطنة لدى غالبية المشاركين والمشاركات لا يُفهم بوصفه إطاراً قانونياً أو عقداً جامعاً ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، بل بوصفه تجربة شعورية متحركة، هشّة، ومثقلة بالتناقضات. فالمواطنة، كما عبّر عنها المشاركون، ليست حالة مستقرة يمكن الركون إليها، وإنما حالة مؤقتة تتبدل بتبدّل السلطة، والخطاب السائد، وموازين الخوف والأمان.

برز في النقاش فقدانٌ واضح للقدرة على تعريف الذات كمواطن «عادي»، أي مواطن لا يُطلب منه إثبات ولائه، أو تبرير هويته، أو الدفاع عن انتمائه. وبدلاً من ذلك، طغت ثنائيات حادة أعادت تنظيم علاقة الأفراد بالدولة وبالمجتمع، مثل: حاكم/محكوم - آمن/مهدد - منتصر/مشتبه به. هذه الثنائيات لم تكن مجرد توصيف لغوي، بل انعكاساً لتجربة معيشة جعلت المواطنة مشروطة ومعلّقة، لا حقاً متأصلاً.

عبّر أحد المشاركين الشباب عن هذا الاضطراب من خلال ربطه بالرموز الوطنية ذاتها، معتبراً أن فشل الرموز في إنتاج معنى جامع ساهم في تآكل الإحساس بالمواطنة، إذ قال: «بين العلَمين، لم أستطع تشكيل هوية وطنية، ولم أستطع تشكيل انتماء حقيقي لهذه الأرض... إحساسي بالمواطنة كان محصوراً في المجتمعات الصغيرة التي أنشأتها، وليس في الوطن كفكرة جامعة».

يعكس هذا الاقتباس كيف تحوّل الانتماء من فضاء عام إلى دوائر ضيقة (العائلة، الأصدقاء، المجتمع المحلي)، في ظل غياب إطار وطني قادر على احتواء التناقضات وحمايتها. فالمواطنة، في هذا السياق، لم تعد مرتبطة بالدولة أو بالقانون، بل بعلاقات الأمان القريبة فقط.

أحد الأنماط الأكثر تكراراً في الجلسات كان الإحساس بأن المواطنة لم تكن متحققة في أي مرحلة سابقة، وأن ما جرى بعد كانون الأول 4202 لم يكن انتقالاً نحو مواطنة أكثر شمولاً، بل انتقالاً في شكل التمييز لا في جوهره. ويمكن تلخيص هذا التحول كما عبّر عنه المشاركون على النحو التالي:

- قبل 4202: تمييز قائم على الموقف السياسي، والولاء، والقرب أو البعد من السلطة السابقة.
- بعد 4202: تمييز قائم - أو يُخشى أن يقوم - على الانتماء المناطقي أو الطائفي، مع ما يرافقه من اشتباه جماعي وصمت قسري.

لم يُنتج هذا التحول شعوراً بالتحرر أو بداية جديدة، بل شعوراً عميقاً بأن الخوف لم يُلغَ، وإنما أُعيد توزيعه. وقد عبّر أحد المشاركين عن ذلك بوضوح حين قال: «قبل سقوط النظام كنتُ مواطناً أدنى لأن قيد والدي من إدلب، وبعد السقوط أصبحتُ فجأة في موقع أفضل... المشكلة أنه لا يوجد حل وسط؛ إما أن تكون أفضل من الجميع أو أسوأ من الجميع، لا يمكنك أن تكون مجرد مواطن».

يشير هذا القول إلى غياب منطقة «الحياد المواطناتي»، حيث لا يُقيَّم الفرد على أساس كفاءته أو حقوقه، بل وفق موقعه في معادلة القوة المتغيرة. وهنا، تصبح المواطنة تجربة قلق دائم، وليست إطاراً يوفر الطمأنينة.

كما أظهرت مداخلات أخرى، خاصة من المشاركين الأكبر سناً وذوي التجربة السياسية السابقة، أن المواطنة في الوعي الجمعي الطرطوسي ارتبطت تاريخياً بمنطق الولاء/المعارضة، لا بمنطق الحقوق والواجبات. أحد المشاركين من المعتقلين السياسيين سابقاً أشار إلى أن المعارض كان يُعامل بوصفه مواطناً من درجة ثانية، وأن هذا المنطق لم يُستبدل بعد بمنطق دولة محايدة، بل أعيد إنتاجه بأدوات وسرديات جديدة.

في المحصلة، تكشف جلسات طرطوس أن أزمة المواطنة ليست أزمة تعريف، بل أزمة تجربة. فالمواطنة، كما عاشها المشاركون، لم تُمنح لهم يوماً كحق ثابت، بل كامتياز مؤقت قابل للسحب. هذا الواقع أسهم في تآكل الهوية الوطنية الجامعة، وصعود هويات دفاعية مؤقتة، تُستخدم بوصفها

آليات بقاء لا قناعات راسخة، ما يضع أي مشروع لإعادة بناء المواطنة أمام تحدٍ بنيوي يتجاوز النصوص القانونية إلى إعادة بناء الثقة والأمان والمعنى.

ثالثاً: المواطنة والانتماء الطائفي: بين الوصم والمظلومية

تُظهر مداخلات المشاركين في جلسات طرطوس بوضوح أن الانتماء الطائفي، وخصوصاً الانتماء إلى الطائفة العلوية التي تشكّل غالبية سكانية في المحافظة، لم يعد يُنظر إليه بوصفه هوية ثقافية أو اجتماعية محايدة، بل تحوّل إلى عبء سياسي وأخلاقي مثقل بدلالات الاتهام والدفاع عن الذات. ففي سياق ما بعد النزاع، بات الانتماء الطائفي إطاراً يُستدعى قسراً في الفضاء العام، سواء أراد الأفراد ذلك أم لا، ليحدد موقعهم في معادلة الشبهة والأمان.

عبّر عدد من المشاركين والمشاركات عن شعورهم بأنهم يُعاملون كمجموعة واحدة، لا كأفراد، وأنهم يواجهون نوعاً من الاشتباه الجماعي المرتبط بصورة طرطوس بوصفها «موالية» للنظام السابق. وقد تجلّى هذا الشعور في ثلاث صور رئيسة تكررت في النقاشات:

- الإحساس بأنهم متهمون جماعياً بممارسات النظام السابق، بغضّ النظر عن مواقفهم الفردية أو تاريخهم السياسي.
- الشعور بأنهم مطالبون بالصمت أو بتبرير مواقف لم يكونوا طرفاً فيها.
- الامتناع عن التعبير السياسي العلني خوفاً من الانتقام، أو الوصم، أو إعادة التصنيف القسري.

أحد المشاركين لخّص هذا الوضع من خلال توصيف نفسي-سياسي عميق، إذ قال: «العلوي اليوم لا يشعر أنه مواطن، يشعر أنه متهم... وكأن عليه أن يثبت في كل مرة أنه لم يكن جزءاً من السلطة، وأن صمته أحياناً هو وسيلته الوحيدة للحماية».

يعكس هذا الاقتباس كيف انتقلت الطائفة، في الوعي الجمعي لبعض أبنائها، من موقع الامتياز الرمزي المفترض إلى موقع الدفاع والإنكار، دون أن تتوافر في المقابل قنوات قانونية أو سياسية واضحة تعالج المسؤولية الفردية بمعزل عن الانتماء الجمعي. غير أن هذا الإحساس بالمظلومية لم يكن موحّداً أو متجانساً داخل الطائفة نفسها. فقد أظهرت الجلسات تباينات واضحة في طريقة إدراك الانتماء الطائفي ووظيفته، يمكن رصدها عبر عدة محاور داخلية:

- المدينة مقابل الريف: عبّر مشاركون من الريف عن شعور أشد بالهشاشة والخوف، وغياب القدرة على الكلام أو الاعتراض، مقارنة بسكان المدينة الذين بدت لديهم مساحات أوسع - وإن كانت محدودة - للتعبير والحركة.
- الأجيال الأكبر مقابل الأصغر: أظهر الجيل الأكبر، ولا سيما من ذوي التجربة السياسية أو الاعتقال السابق، قدرة أعلى على تفكيك الطائفية بوصفها أداة سلطة، في حين عبّر بعض الشباب عن ارتباك حاد بين رفض الطائفية والارتهان لها كآلية أمان.

- المعارضون سابقاً مقابل غير المنخرطين سياسياً: عبّر معارضون سابقون عن شعور مضاعف بالخذلان، إذ لم يُعترف بتاريخهم النضالي، وفي الوقت ذاته وُضعوا ضمن خانة طائفية واحدة مع النظام السابق، ما ألغى فردانيتهم السياسية.

في هذا السياق، قالت إحدى المشاركات، في مداخلة لافتة، إن الانتماء الطائفي لم يعد مصدر حماية كما كان يُفترض، بل تحوّل إلى عبء نفسي واجتماعي: «نحن اليوم لا نُحاسَب كأفراد، بل كطائفة... وهذا بحد ذاته يلغي فكرة المواطنة، لأن المواطنة تعني أن يُنظر إليك كإنسان، لا كتصنيف».

تكشف هذه المداخلة أن الطائفية، في لحظات الانقسام الحاد، تفشل حتى في أداء وظيفتها التقليدية كشبكة أمان، وتتحول بدلاً من ذلك إلى عامل تعرية سياسية واجتماعية. يعكس هذا التفكك الداخلي أزمة أعمق تتعلق بعدم قدرة الانتماء الطائفي على توفير هوية جامعة أو حماية مستدامة في ظل غياب دولة محايدة وآليات عدالة انتقالية واضحة. فبينما يُستدعى الانتماء الطائفي كمرجعية اضطرارية في أوقات الخوف، إلا أنه لا يقدّم إجابات على أسئلة الحقوق، أو المحاسبة، أو المشاركة السياسية، بل يزيد من هشاشة العلاقة بين الفرد والدولة.

وعليه، تُبرز حالة طرطوس الحاجة الملحّة إلى إطار مواطني بديل قادر على تفكيك ثنائية الوصم/المظلومية، عبر نقل النقاش من مستوى الانتماءات الجمعية إلى مستوى المسؤولية الفردية والحقوق المتساوية. غير أن هذا الإطار لم يتشكّل بعد، في ظل استمرار الغموض السياسي، وغياب خطوات ملموسة للاعتراف، والمساءلة، وبناء الثقة، ما يجعل المواطنة في طرطوس مفهوماً مؤجّلاً أكثر منها واقعاً متحققاً.

رابعاً: الخوف كعنصر بنيوي في المواطنة

يُعدّ الخوف أحد أكثر العناصر حضوراً وتأثيراً في نقاشات المشاركين والمشاركات في محافظة طرطوس، ليس بوصفه شعوراً فردياً مرتبطاً بتجربة شخصية، بل بوصفه حالة جماعية متجذّرة أعادت تشكيل معنى المواطنة وحدود ممارستها. وقد اتخذ هذا الخوف أشكالاً متعددة ومتداخلة، عبّر عنها المشاركون صراحة أو ضمنياً، من أبرزها:

- الخوف من التعبير العلني عن الرأي السياسي.
- الخوف من التعميم والعقاب الجماعي على أساس طائفي أو مناطقي.
- الخوف من عودة العنف وانزلاق البلاد مجدداً إلى مواجهات مفتوحة.
- الخوف على الأبناء والمستقبل، بوصفه الخوف الأكثر إلحاحاً وتأثيراً.

لافتٌ في هذا السياق أن الخوف لم يكن موجّهاً حصرياً نحو السلطة أو أجهزتها، بل امتد ليشمل المجتمع ذاته. فقد عبّر عدد من المشاركين عن خشيتهم من الفضاء العام، ومن ردود فعل الجيران، أو من الانكشاف الاجتماعي في بيئات محلية صغيرة، حيث يصبح الكلام نفسه فعلاً محفوفاً بالمخاطر. وأشار أحد المشاركين إلى هذه الحالة بوضوح حين قال: «المشكلة اليوم ليست فقط أن تخاف من السلطة، بل أن تخاف من الناس... من كلمة

ممكن أن تُفسَّر، أو موقف صغير قد يُحسب عليك».

يعكس هذا الاقتباس تحوّل الخوف من علاقة عمودية (بين المواطن والسلطة) إلى علاقة أفقية داخل المجتمع، حيث تقوم الرقابة الاجتماعية بدور رديف - وأحياناً بديل - للرقابة الرسمية. وفي هذا الإطار، تصبح المواطنة ممارسة محفوفة بالمخاطر، لا حقاً طبيعياً أو مكتسباً، ويُعاد تعريف «المواطن الصالح» بوصفه المواطن الصامت أو غير المرئي.

برز الخوف من التعميم والعقاب الجماعي بوصفه أحد أكثر مصادر القلق انتشاراً، لا سيما في أوساط المشاركين الذين ينتمون إلى الطائفة العلوية أو إلى مناطق جرى وصمها سياسياً خلال النزاع. وعبّر مشاركون عن خشيتهم من أن يتحوّل الانتماء الهويّاتي إلى معيار للمحاسبة، في ظل غياب آليات واضحة للعدالة الفردية. وقد لخّصت إحدى المشاركات هذا الإحساس بقولها: «نحن لا نخاف لأننا أخطأنا، بل لأننا قد نُحاسَب على أشياء لم نفعلها... هذا الخوف يشلّك، ويجعلك تبتعد عن أي نقاش عام».

يشير هذا القول إلى أن الخوف لا ينتج فقط عن العنف الفعلي، بل عن غياب الضمانات: غياب القانون الواضح، غياب المحاسبة الفردية، وغياب خطاب رسمي يطمئن المواطنين بأن الانتماء لا يُترجم تلقائياً إلى إدانة.

من جهة أخرى، برز الخوف على الأبناء والمستقبل بوصفه أكثر أشكال الخوف كثافةً وتأثيراً، خاصة في مداخلات النساء. فقد ارتبط الحديث عن المواطنة بشكل متكرر بسؤال: كيف أحمي أولادي؟، لا بسؤال: ما هي حقوقي؟ في هذا السياق، تنزاح المواطنة من كونها علاقة سياسية إلى كونها معادلة أمان شخصي، حيث يصبح البقاء، وتجنّب الخطر، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار، أولويات تتقدّم على أي مشاركة مدنية أو سياسية.

تكشف هذه المعطيات أن الخوف في طرطوس لا يعمل فقط كعائق أمام ممارسة المواطنة، بل كعنصر بنيوي يعيد تعريفها من أساسها. فبدل أن تقوم المواطنة على الثقة، والمشاركة، والحق في الاختلاف، تقوم على الحساب، والتحفّظ، وإدارة المخاطر اليومية. وفي ظل هذا الواقع، لا يمكن الحديث عن مواطنة فاعلة دون معالجة مصادر الخوف نفسها، سواء كانت مرتبطة بالسلطة، أو بالمجتمع، أو بالذاكرة الجمعية للعنف. وعليه، فإن أي مسار لإعادة بناء المواطنة في طرطوس يظل مشروطاً بإعادة إنتاج الأمان بوصفه حقاً عاماً، لا امتيازاً هشّاً، وبنقل الأفراد من موقع «الناجين» إلى موقع «المواطنين»، وهو انتقال لم تبدأ شروطه البنيوية بالتشكل بعد.

خامساً: النساء والمواطنة: تهميش مضاعف

أظهرت مداخلات النساء في جلسات النقاش في محافظة طرطوس أن المواطنة، حين تتقاطع مع النوع الاجتماعي، لا تُختبر بوصفها حقاً متساوياً، بل بوصفها تجربة تهميش مضاعف، تتداخل فيها البنى القانونية التمييزية مع القيود الاجتماعية والخوف الأمني. فالنساء لا يواجهن فقط إشكاليات المواطنة العامة المشتركة مع الرجال، بل يواجهن طبقة إضافية من الضبط

والتحكم المرتبط بأجسادهن، ومظهرهن، وأدوارهن الاجتماعية المفترضة.

من الناحية القانونية، أكدت المشاركات أن الإطار التشريعي القائم - سواء السابق أو الحالي - لم يوفر للنساء حماية متساوية، بل كرس أنماطاً من التمييز المنهجي، لا سيما في قوانين الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية، والوصاية، والعمل. وقد ربطت بعض المشاركات هذا التمييز حالياً بطبيعة السلطة الحاكمة، معتبرات أن غياب الإرادة السياسية لإقرار مساواة قانونية فعلية يجعل المواطنة بالنسبة للنساء مفهوماً ناقصاً بطبيعته، وليس حالة مؤقتة قابلة للإصلاح السريع.

إلى جانب ذلك، برزت الرقابة الاجتماعية المشددة كعامل مركزي في إعادة إنتاج تهميش النساء، خصوصاً في الفضاء العام. فقد أشارت مشاركات إلى أن مظهر المرأة، ولباسها، وسلوكها، يخضع لتقييم دائم، سواء من قبل المجتمع المحلي أو من قبل سلطات الأمر الواقع. إحدى المشاركات عبّرت عن ذلك بوضوح حين قالت: «اليوم لا أستطيع دخول مخفر أو زيارة امرأة معتقلة إلا إذا وضعت الحجاب... لماذا يُفرض عليّ شكل معيّن كي أعامَل كمواطنة؟».

يعكس هذا الاقتباس كيف يتحوّل الجسد النسائي إلى ساحة ضبط سياسي وأخلاقي، حيث تُربط الأهلية المواطَناتية للمرأة بامتثالها لمعايير سلوكية ودينية غير مكتوبة، ما يقوّض مبدأ المساواة أمام القانون.

أيضاً أشارت مداخلات عدد من المشاركات والمشاركين في الجلسات إلى أن حالات خطف النساء العلويات، سواء المؤكدة أو المتداولة بوصفها روايات مجتمعية، شكّلت عاملاً مركزياً في تصاعد الخوف داخل الأوساط المحلية، لا سيما في الريف. وقد جرى تداول هذه الحالات بوصفها مؤشرات على استهداف قائم على الانتماء الطائفي والنوع الاجتماعي معاً، ما ضاعف من شعور الهشاشة لدى النساء وأسرهن. لم يُنظر إلى هذه الحالات فقط كجرائم فردية، بل كأحداث ذات أثر رمزي واسع، أعادت إنتاج مناخ من الرعب الجماعي، ودَفعت كثيراً من النساء إلى الانكفاء عن الفضاء العام، وتقييد الحركة، والامتناع عن المشاركة المجتمعية. كما ربطت بعض المداخلات بين غياب الشفافية الرسمية حول هذه الحوادث، وضعف المساءلة، وبين تصاعد الشائعات والخطاب الطائفي، ما زاد من فقدان الثقة بالدولة وقدرتها على توفير الحماية المتساوية.

في هذا السياق، تحوّلت سلامة النساء إلى معيار أساسي لتقييم المواطنة ذاتها، حيث عبّرت بعض المشاركات عن أن الخوف من الخطف بات يسبق أي حديث عن الحقوق أو المشاركة، حيث يُختزل مفهوم المواطنة في قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الأمان الجسدي، لا في تمكين النساء أو حمايتهن قانونياً.

في السياق الطرطوسي، يتبين أن النساء مطالبات بشكل متكرر بالتكيّف مع سلطات متغيّرة دون أي ضمانات واضحة. فمع تبدّل الخطاب السياسي

والجهات المتحكمة، تجد النساء أنفسهن مضطرات لإعادة ضبط سلوكهن باستمرار: ما كان مقبولاً بالأمس قد يصبح مرفوضاً اليوم، والعكس صحيح. هذا التقلّب يولّد شعوراً دائماً بعدم الأمان، ويحدّ من قدرة النساء على المشاركة العامة أو الانخراط السياسي.

إضافة إلى ذلك، أظهرت الجلسات أن النساء يتحمّلن عبئاً نفسياً واجتماعياً مضاعفاً في سياق الخوف العام. فقد برزت مداخلات مؤثرة لأمهات ربطْنَ المواطنة مباشرةً بمصير الأبناء، لا بالحقوق المجردة. إحدى المشاركات عبّرت عن هذا التحوّل المؤلم بقولها: «تجاوزتُ موضوع مواطنتي الشخصية... كل ما يهمني اليوم هو كيف أحمي أولادي، كيف أجعلهم يعيشون بكرامة وأمان».

يشير هذا القول إلى انزياح مفهوم المواطنة لدى النساء من كونه علاقة سياسية مع الدولة إلى كونه استراتيجية حماية في سياق هش، حيث تُجبر النساء على الانكفاء إلى أدوار الرعاية والحماية بدل المطالبة بالحقوق أو المشاركة في الشأن العام.

كما أظهرت النقاشات أن النساء، رغم هذا التهميش، يمتلكن وعياً نقدياً عالياً تجاه الطائفية والاصطفافات الضيقة. فقد عبّرت مشاركات عن رفضهن للتصنيف الطائفي، واعتبرنه عبئاً إضافياً عليهن كنساء، لا سيما في ظل استخدامه لضبط السلوك وتقييد الحركة. هذا الوعي، وإن لم يُترجم بعد إلى قوة تنظيمية أو سياسية، يشكّل مؤشراً على إمكانات كامنة لمقاربات مواطنة أكثر شمولاً، إذا ما توفرت شروط الأمان والدعم المؤسسي.

في المحصلة، تكشف حالة طرطوس أن المواطنة بالنسبة للنساء لم تكن يوماً تجربة تمكين، بل تجربة تفاوض مستمر مع الخوف، والقانون، والمجتمع، والسلطة. فبدل أن تُمنح النساء موقعاً فاعلاً في إعادة بناء الفضاء العام، يُطلب منهن التكيّف والصمت وتحمل أعباء إضافية باسم الاستقرار أو الخصوصية الثقافية. وعليه، فإن أي مقاربة جدّية لإعادة بناء المواطنة في طرطوس تظل منقوصة ما لم تضع تجارب النساء في صلب التحليل، لا على هامشه، وتعالج التمييز بوصفه مسألة بنيوية لا عرضاً جانبياً.

سادساً: آفاق المواطنة في طرطوس: شروط الحد الأدنى

رغم قتامة الصورة التي ارتسمت في جلسات طرطوس، لم يكن النقاش محصوراً في التشخيص أو التعبير عن الخوف، بل تضمن أيضاً ما يمكن تسميته بـ «شروط الحد الأدنى» لإعادة بناء علاقة المواطن بالدولة على أسس عادلة. اللافت أن هذه الشروط لم تُطرح بوصفها مثاليات أو شعارات، بل كاستجابة مباشرة لتجارب الواقع: الخوف من التعميم، تآكل الثقة، غياب المحاسبة، وانحسار الفضاء العام. وفي هذا المعنى، فإن آفاق المواطنة في طرطوس تُقدَّم كحزمة متكاملة من الإجراءات التي إن غابت، يستمر الانزياح من «المواطنة» إلى «الانتماء كحماية».

1. إنهاء منطق العقاب الجماعي: من المسؤولية الفردية إلى العدالة غير الانتقائية

كان إنهاء العقاب الجماعي من أكثر الشروط تكراراً، خاصة في سياق الحديث عن الفصل التعسفي والتسريح، أو التعامل مع فئات واسعة من الموظفين/العسكريين بوصفهم كتلة متهمة. اعتبر مشاركون أن بناء دولة ما بعد 4202 لا يمكن أن يقوم على منطق «التطهير» أو «التجريم بالانتماء»، بل على المسؤولية الفردية، ومحاكمة من أصدر القرار أو ارتكب الانتهاك، لا من اضطرته ظروف القهر أو الحاجة للامتثال. وقد طُرحت أمثلة مباشرة حول فصل موظفين ونقلهم تعسفياً، بوصفها مؤشرات على استمرار عقلية العقاب بدل إصلاح المؤسسات.

وفي هذا السياق، برز مطلب واضح: محاكمات نظامية غير صورية؛ أي نقل الملف من منطق «الإدانة السياسية» إلى منطق قضائي يميز بين الأفراد. أحد المشاركين شدد على أن الإحالة إلى القضاء يجب ألا تكون واجهة شكلية، بل مساراً يتضمن ضمانات ويعيد الثقة بالقرار القضائي.

2. الشفافية في المحاسبة والعدالة الانتقالية: الاعتراف، العلنية، وإشراك المجتمع

اتخذت «العدالة الانتقالية» في النقاش معنى عملياً أكثر من كونها مفهوماً نظرياً، فهي بالنسبة للمشاركين والمشاركات ليست خياراً ثانوياً بل شرط تأسيسي لمنع الانزلاق إلى «عدالة انتقامية» تُنتج دورات عنف جديدة. عبّر بعض المشاركين عن تشككهم في جدية المحاسبة، وانتقدوا ما اعتبروه غياباً للاعتراف، أو ميلاً إلى الإنكار بعد الأحداث التي وقعت في الساحل، بما يقوض الثقة ويترك المجال للشائعات والاصطفافات. وتحوّلت الشفافية إلى مطلبٍ محدد المعالم:

- إعلان واضح عن المسؤوليات والتهم والإجراءات (بدل الضبابية).
- علنية المحاكمات واحترام أصولها، بما في ذلك الاختصاص المكاني (وقوع الجرم) والابتعاد عن القضاء الاستثنائي/العسكري الذي يضعف الثقة.
- إشراك المجتمع المدني والأحزاب والجهات الحقوقية/الدولية لضمان المعايير الإجرائية، باعتبار أن الإقصاء يزيد من الشكوك ويحوّل المحاسبة إلى أداة سيطرة.

هنا، لا تُطرح العدالة الانتقالية كـ«تسوية أخلاقية»، بل كأداة سياسية-قانونية لإعادة تعريف الدولة باعتبارها ضامناً للحقوق لا طرفاً في صراع هويات.

3. الاعتراف بالمظلومية دون تحويلها إلى امتياز: كسر ثنائية «الوصم/الاستحقاق»

تميّز سياق طرطوس بأن المظلومية لم تظهر فقط كخطاب دفاعي، بل كواقع اجتماعي متنامٍ خاصة لدى شرائح تشعر بأنها انتقلت فجأة من موقع القرب من السلطة (رمزياً) إلى موقع الاشتباه. بعض المداخلات شددت على أن الدولة (أو السلطة الانتقالية) مطالبة بالتعامل مع هذه المظلومية بجدية خصوصاً في الريف، لكن دون أن يتحول الاعتراف إلى إعادة إنتاج امتيازات أو

حصانات جماعية. ضمن هذا المنطق، صيغت معادلة دقيقة:
الاعتراف بالمظلومية ضرورة لبناء الثقة \ لكن تحويلها إلى امتياز يعيد ترسيخ الانقسام.

4. فتح مساحات مشاركة حقيقية وغير شكلية

تظهر الجلسات أن المشاركة كركيزة مواطنة كانت حاضرة بوصفها مطلباً عاجلاً، لكن بنبرة تشاؤم واضحة من أن المساحات الحالية قد تُدار بعقلية «الترخيص» لا بعقلية «الحق». ووردت انتقادات صريحة لواقع يقيّد الاجتماعات والأنشطة، ويطلب تفاصيل مسبقة ويمنح الموافقات أو يمنعها، بما يعيد إنتاج مناخ يشبه آليات الضبط السابقة، ويحول المشاركة إلى ممارسة شكلية خاضعة للتقدير الأمني.

لهذا، قدّم المشاركون مسارين متلازمين لبناء المشاركة:

- حوار مجتمعي أهلي لتوحيد الخطاب وتخفيف العنف الرمزي والطائفي.
- حوار تشاركي مع الحكومة لا يختزل المشاركة في «دقائق محددة» أو استماع شكلي، بل يُنشئ قنوات منتظمة تؤدي إلى أثر في القرار.

وارتبطت المشاركة كذلك بشرط قانوني-سياسي واضح: قوانين تنظّم المجال العام بدل تركه خاضعاً لمزاجية السلطة أو القوى المحلية.

5. بناء دولة قانون: قانون أحزاب، قانون إعلام، وتجريم خطاب الكراهية بآلية غير انتقائية

في طرطوس، اتخذ الحديث عن المواطنة منحى إجرائياً أكثر من كونه وصفياً. فقد اعتبر عدد من المشاركين والمشاركات أن الخروج من الخوف لا يتحقق بالوعود، بل عبر بنية قانونية تضمن العمل السياسي والإعلامي. تكرر مطلب قانون للأحزاب وقانون للصحافة/الإعلام بوصفهما شرطين لتكوين تيارات سياسية حقيقية، وتنافس سلمي، وكسر احتكار التمثيل.

كما برز اقتراح محدد لقانون يجرّم الخطاب الطائفي مع آلية تطبيق عادلة غير مزاجية (حتى لا يصبح أداة لتصفية الخصوم)، إضافة إلى «مدونة سلوك» للإعلاميين لضبط التحريض واللامهنية التي تغذي الانقسام.

هذه الشروط تعكس تصوراً للمواطنة باعتبارها نتيجة مؤسسية قبل أن تكون خطاباً، أي أن الدولة لا تضمن المواطنة عبر خطاب وحدوي، بل عبر قواعد قابلة للاختبار والمساءلة.

6. اللامركزية الإدارية والإدارة المحلية كقناة أمان ومشاركة: بشرط ضبط مخاطرها

من بين آفاق الحد الأدنى التي نوقشت بإسهاب اللامركزية الإدارية بوصفها قناة عملية لإعادة الثقة والمشاركة، والحد من شعور «الإدارة من الخارج»، والتمييز في التعيينات. حيث رأى بعض المشاركين والمشاركات أن توسيع اللامركزية قد يخفف الاحتقان ويعيد تعريف العلاقة بين المواطن والمؤسسات عبر انتخاب محلي وإدارة أقرب للناس.

في المقابل، لم تُطرح اللامركزية كحل سحري، بل نُبّه إلى مخاطرها إذا طُبقت قبل توافر شروط الدولة والقانون، أو إذا التقطتها شبكات نفوذ محلية أو بقايا

سلطوية. لذلك اتخذت اللامركزية شكل حل مشروط حيث أنها من ناحية قد تُعزّز المشاركة وتخفف الاحتقان، لكنها تحتاج دولة قانون ومؤسسات حتى لا تتحول إلى صراع أو سلطة محلية مغلقة.

محافظة دمشق

أولاً: السياق

تُظهر جلسات الحوار في دمشق سياقاً مختلفاً نوعياً عن بقية المحافظات، ليس فقط بسبب موقع المدينة بوصفها العاصمة السياسية والإدارية، بل لأنها تحوّلت خلال سنوات النزاع وما بعدها إلى مساحة جامعة تتقاطع فيها تجارب سورية متعددة. فالمشاركون والمشاركات لم يكونوا محصورين بخلفية دمشقية صِرفة، بل ضمّوا أفراداً من محافظات متباينة (ريف دمشق، دير الزور، السويداء، حماه، شمال غرب البلاد)، يحملون معهم ذواكر وتجارب نزاع مختلفة، ما جعل النقاش حول المواطنة يتجاوز البعد المحلي ليأخذ طابعاً وطنياً شمولياً.

في هذا السياق، لم تُناقَش المواطنة في دمشق بوصفها مسألة خدمية أو أمنية مرتبطة بالعاصمة فحسب، بل بوصفها مفهوماً كاشفاً لحالة الدولة السورية ككل. إذ بدت دمشق، في مداخلات المشاركين، نقطة التقاء للشرخ المجتمعي السوري، ومختبراً حياً لفشل أو نجاح أي خطاب وطني جامع. فهي المدينة التي يُفترض أن تعكس حياد الدولة، لكنها في الوقت ذاته تعكس، بحسب النقاشات، ارتباك السلطة، وضبابية المرحلة الانتقالية، وتناقض الخطاب الرسمي مع الممارسة اليومية.

تميّزت الجلسات بتركيز واضح على توصيف المرحلة الراهنة (من كانون الأول 4202 حتى اليوم) بوصفها مرحلة غياب رؤية، تخبّط، وعشوائية مؤسسية، حيث تكررت مفردات مثل: «انعدام الانتماء»، «فوضى»، «تخبط»، «مرحلة مخاض غير معروفة النتائج». ولم يُنظر إلى هذا الارتباك على أنه عارض مؤقت فحسب، بل كعامل بنيوي يعيد تشكيل علاقة الأفراد بالدولة، ويؤثر مباشرة في شعورهم بالمواطنة والانتماء.

الأهم أن دمشق، بوصفها مركز القرار والرمزية الوطنية، جعلت المشاركين أكثر حساسية تجاه سلوك السلطة الانتقالية وخطابها، سواء فيما يتعلق بإدارة التنوع، أو العدالة الانتقالية، أو خطاب الكراهية، أو المشاركة السياسية. فقد ظهر بوضوح أن المواطنة في دمشق لا تُختبر فقط عبر القوانين أو الخدمات، بل عبر الإشارات السياسية، وطريقة إدارة الخلاف، ونبرة الإعلام الرسمي، وكيفية التعاطي مع ملفات حساسة على المستوى الوطني (الساحل، السويداء، شمال شرق سوريا، المناطق التي كانت خارجة عن سيطرة النظام سابقاً). ورغم اختلاف التجارب الفردية، عكست النقاشات قاسماً مشتركاً يتمثل في التعامل مع المواطنة بوصفها سؤالاً مفتوحاً ومعلّقاً: هل يمكن بناء مواطنة جامعة في ظل شرخ مجتمعي عميق، وسلطة انتقالية مترددة، وذاكرة نزاع لم تُعالَج بعد؟

ركزت الجلسات على تفكيك تصورات المواطنة كما عبّر عنها المشاركون في دمشق، وتحليل تفاعلها مع جملة من العوامل الوطنية العابرة للمكان، أبرزها: غياب الرؤية السياسية، أزمة الانتماء، عودة الهويات الفرعية، خطاب الكراهية، العلاقة مع السلطة الانتقالية، وحدود المشاركة السياسية والمدنية.

ثانياً: تصورات المواطنة في دمشق: تعريفٌ معياري يصطدم بـ«عدم الانتماء» وغياب اليقين

كما في باقي السياقات التي تناولتها الجلسات، انطلقت بعض المداخلات في جلسات دمشق من تعريفٍ معياري للمواطنة بوصفها منظومة من الحقوق والواجبات تقوم على المساواة أمام القانون. غير أن هذا التعريف، على أهميته، لم يشكّل نقطة ارتكاز فعلية للنقاش، إذ سرعان ما اصطدم بتجربة يومية مختلفة عبّر عنها المشاركون والمشاركات بوصفها أزمة أعمق من مجرد خلل قانوني أو دستوري. ففي دمشق، لم تُفهم المواطنة بوصفها مسألة نصوص أو أطر رسمية، بل بوصفها علاقة شعورية وسياسية مع الدولة، تتآكل في ظل غياب الوضوح والاستقرار.

ما ميّز سياق دمشق، وفق ما عكسه النقاش، هو أن الإشكالية الأساسية لم تُحدَّد باعتبارها غياب قوانين أو تعريفات للمواطنة، بل باعتبارها أزمة انتماء وثقة. فقد عبّرت إحدى المشاركات عن المزاج العام بعبارة لافتة تختصر هذا التحول من القانون إلى الشعور، حين قالت إن ما يُنتَج في هذه المرحلة هو: «عدم انتماء... بسبب عشوائية قاتلة».

هذا الإحساس بـ«عدم الانتماء» لم يُطرح بوصفه موقفاً هويّاتياً أو رفضاً واعياً لفكرة الدولة، بل كنتاج مباشر لتجربة مواطنين يعيشون في سياق تتبدّل فيه المرجعيات السياسية والإدارية بسرعة، وتُتخذ فيه قرارات مصيرية دون وضوح في المعايير أو الاتجاهات. لذلك، لم يتركّز النقاش على سؤال «ما هي المواطنة؟» بقدر ما انتقل إلى سؤال عملي أكثر إلحاحاً: كيف يمكن للفرد أن يشعر بأنه مواطن في ظل غياب قواعد واضحة يمكن الركون إليها؟

في هذا الإطار، برزت المواطنة في دمشق بوصفها مفهوماً مرتبطاً بقابلية التوقّع والاتساق في الحكم بقدر ارتباطها بالحقوق المكتوبة. فالمشاركون لم يطالبوا فقط بالمساواة أمام القانون، بل عبّروا عن حاجة إلى وضوح في السياسات، واستقرار في القرارات، ومعيار واحد يُحتكم إليه. تكررت أسئلة من قبيل: هل يوجد اتجاه عام للدولة؟ هل تُدار البلاد بمنطق مؤسساتي أم بردود فعل متغيرة؟ وهل يشعر الناس أنهم جزء من المجال العام، أم مجرد متلقّين لقرارات لا يُسألون عنها؟

ضمن هذا السياق، تكررت توصيفات مثل «تخبط»، «عدم وضوح»، و«انفراد باتخاذ القرار»، لا بوصفها نقداً إدارياً تقنياً، بل باعتبارها عوامل بنيوية تُفرغ المواطنة من مضمونها العملي. إذ حين تغيب الشفافية والمشاركة، يصبح المواطن خارج دائرة التأثير، وغير قادر على فهم القواعد التي تنظّم حياته اليومية أو توجه مسارها. وقد لخّص أحد المشاركين هذا الإشكال بربط

المواطنة مباشرةً بسلوك السلطة في صناعة القرار، حين قال: «في انفراد باتخاذ القرار... والناس ما بتحس إنو رأيها مأخوذ بالقرارات الكبيرة».

يُظهر هذا الطرح أن المواطنة في دمشق لا تُختبر كصفة قانونية ثابتة، بل كإحساس متقلّب بالانتماء والقدرة على الفعل. فحين يشعر الأفراد بأن القرارات تُتخذ بمعزل عنهم، وأن القواعد قابلة للتبدل دون تفسير، يفقد التعريف المعياري للمواطنة قدرته على إنتاج الانتماء، مهما بدا متقدّماً على الورق.

وعليه، تكشف جلسات دمشق أن المواطنة تُفهم هنا بوصفها علاقة ثقة مشروطة، تتطلب وضوحاً مؤسسياً، ومعياراً واحداً في الحكم، واستقراراً في القواعد والإجراءات. وفي غياب هذه العناصر، تتحوّل المواطنة من حق مكتسب إلى وضع معلّق، يشعر فيه الأفراد بأن علاقتهم بالدولة مرهونة بـ«مزاج القرار» أكثر من كونها محكومة بالقانون، ما يعمّق الإحساس باللايقين ويقوّض إمكانية بناء انتماء وطني مستقر.

ثالثاً: المواطنة والهوية والانتماء: المواطنة تُبنى على الاعتراف لا على الإنكار

تميّزت جلسات دمشق بحكم تنوّع خلفيات المشاركين والمشاركات الجغرافية والاجتماعية بظهور تصور وطني للهوية يربط المواطنة ارتباطاً مباشراً بالاعتراف المتبادل بالسرديات والأذى بوصفه شرطاً تأسيسياً لأي انتماء جامع. لم تُطرح الهوية هنا كمعطى ثابت أو كقاسم مشترك جاهز، بل كعملية إعادة بناء مشروطة بالقدرة على الاعتراف بما تعرّضت له جماعات ومناطق مختلفة خلال سنوات النزاع، دون إنكار أو تسطيح.

في هذا السياق، برزت مداخلات أكدت أن الشرخ السوري لم يعد مجرد خلاف سياسي أو طائفي، بل شرخاً في السرديات والذاكرة، لا يمكن تجاوزه بخطاب وطني عام يتجاهل الوقائع المؤلمة. وقد صاغ أحد المشاركين هذا المعنى بوضوح حين قال إن الانقسام القائم هو شرخ «مبني على عدم الاعتراف»، موضحاً أنه لا يمكن لمواطن من السويداء أن يشارك في نقاش وطني دون الاعتراف بما جرى هناك، ولا يمكن لمن ذاق الاعتقال أو التعذيب أن يقبل خطاباً ينكر سجن صيدنايا أو يهوّن من رمزيته. وفي مداخلة أخرى قريبة المعنى، قال أحد المشاركين: «ما فينا نحكي عن وطن واحد إذا كل واحد عم يطلب من الثاني ينسى وجعه... الاعتراف هو البداية، مو النتيجة».

يكشف هذا الطرح أن المواطنة، كما فُهمت في جلسات دمشق، لا تُبنى على طمس الذاكرة أو تجاوزها قسراً، بل على الاعتراف المتبادل بوصفه قاعدة أخلاقية وسياسية لإعادة بناء الثقة والانتماء.

في الوقت ذاته، بدا أن مفهوم الانتماء نفسه قد تعرّض لتآكل عميق لدى بعض المشاركين، حيث لم يعودوا قادرين على تعريف علاقتهم بالجغرافيا أو بالطائفة أو حتى بالهوية الوطنية بصيغة مستقرة. عبّر أحد المشاركين عن ذلك بعبارة دالّة: «لا أنتمي للجغرافيا... ولا للطائفة... كلها صدفة»، وهو

تعبير يعكس فقدان الثقة بالهويات الجمعية التي تحوّلت، في نظر البعض، إلى أدوات صراع وإنكار بدل أن تكون مصادر أمان. هذا التآكل في الانتماء يكشف أن المواطنة في دمشق لا تُختبر فقط كعلاقة قانونية مع الدولة، بل كمسعى شاق لإعادة إنتاج معنى الانتماء الوطني بعد سنوات من التفكك والاستقطاب.

كما أظهر النقاش أثر «المنظور الجامع» الذي ميّز جلسات دمشق، من خلال استحضار مناطق لم تُغطَّ ميدانياً في بقية الجلسات، مثل دير الزور والمنطقة الشرقية عموماً، بوصفها مثالاً على استمرار التهميش باعتباره نقيضاً للمواطنة الشاملة. فقد قُدّمت دير الزور في المداخلات كمنطقة مهمّشة تاريخياً، رغم ثقلها السكاني والاقتصادي، ما يعكس فهماً للمواطنة يتجاوز الانتماء الرمزي إلى توزيع عادل للاهتمام والموارد والتمثيل على المستوى الوطني. وفي هذا الإطار، قال أحد المشاركين: «إذا في مناطق كاملة مثل دير الزور دايماً خارج الصورة، كيف بدنا نحكي عن مواطنة شاملة؟».

وعليه، تكشف جلسات دمشق أن المواطنة والهوية والانتماء ليست مسارات منفصلة، بل عناصر مترابطة لا يمكن فصلها عن سؤال الاعتراف. فالمواطنة، من منظور المشاركين، لا تُبنى على إنكار الألم أو القفز فوق الذاكرة، بل على الاعتراف بها، وعلى تحويل هذا الاعتراف إلى أساس لإعادة بناء انتماء وطني جامع يتّسع لتجارب السوريين المختلفة بدل أن يقصيها.

رابعاً: الدولة/السلطة والمجال العام: المواطنة تُقوَّض حين تغيب الشفافية وتُترك السرديات لوسائل التواصل

برز في جلسات دمشق تقييم حادّ لسلوك السلطة بوصفه عاملاً مباشراً في تقويض المواطنة، لا فقط من خلال ضعف الأداء أو محدودية الإنجاز، بل أساساً عبر غياب الشفافية والمشاركة في صناعة القرار. تكررت في النقاشات إشارات إلى «انفراد باتخاذ القرار» وغياب رؤية واضحة للمرحلة، ما جعل كثيراً من المشاركين يعبّرون عن شعور عام بالضياع وعدم القدرة على فهم المسار الذي تتجه إليه البلاد، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

في هذا السياق، لا تُفهم المواطنة بوصفها مجرد علاقة قانونية مع الدولة، بل كإحساس بالانخراط في المجال العام، وبأن الفرد شريك، ولو رمزيًا، في تقرير المصير الجماعي. ومع غياب هذا الإحساس، تتحوّل المواطنة إلى وضع سلبي قائم على التلقي. وقد عبّر أحد المشاركين عن ذلك بربط مباشر بين المواطنة وطريقة اتخاذ القرار، قائلاً: «المشكلة مو إنو ما في قوانين... المشكلة إنو القرارات تنزل فجأة، بدون نقاش، وبدون ما نفهم ليش هيك وليش هلّق».

إلى جانب ذلك، برز عامل إضافي شديد الخصوصية في سياق دمشق، يتمثل في الدور المتضخّم لوسائل التواصل الاجتماعي بوصفها منتِجاً أساسياً للسرديات العامة في ظل غياب خطاب رسمي واضح ومعلومات موثوقة. ففي ظل الفراغ المعلوماتي، تتحوّل المنصات الرقمية إلى المصدر الرئيس

لتشكيل الرأي العام، بما تحمله من تضخيم، وتهويل، وشائعات، ما يُنتج حالة مستمرة من القلق والانفعال. وقد لخّصت إحدى المشاركات هذا الأثر بقولها: «السوشال ميديا عم تعيشنا بعشوائية دائمة... كل يوم خبر، كل يوم صدمة، بالنهاية بتحس ما عاد بدك تبني شي، بس بدك تطلع من البلد».

يعكس هذا الاقتباس كيف تنتقل المواطنة، في ظل هذا الواقع، من مشروع مشاركة وبناء إلى رغبة في الانسحاب والخروج. فحين تُترك السرديات العامة دون ضبط مؤسساتي، وتُدار القضايا الوطنية الكبرى عبر «تدفقات» متلاحقة من الأخبار غير المؤكدة والانفعالات الجماعية، يتآكل المجال العام بوصفه مساحة مشتركة للحوار العقلاني، ويُستبدل بمناخ من الخوف والاشتباه وانعدام الثقة.

في هذا السياق، تصبح المواطنة مهدَّدة لأن المجال العام لم يعد يُدار بمنطق معلوماتي ومؤسساتي واضح، بل بمنطق التفاعل اللحظي وردّات الفعل. ويؤدي ذلك إلى إضعاف الثقة بين المواطنين والدولة، وإلى شعور متزايد بأن الدولة غائبة عن إدارة السردية العامة، أو غير قادرة على لعب دور المرجعية الموثوقة. وعليه، تكشف جلسات دمشق أن حماية المواطنة لا تنفصل عن استعادة الشفافية، وضبط المجال العام معرفياً، وبناء خطاب رسمي واضح يحدّ من الفوضى المعلوماتية، ويعيد للمواطن شعوره بأنه جزء من نقاش عام مفهوم، لا متلقٍ سلبي لسيل من الأخبار والقرارات غير المفسَّرة.

خامساً: الاقتصاد والخدمات كمدخل لثقة المواطن: القرارات المتقلبة تُنتج مواطنة قلقة

على خلاف سياق حلب، حيث طُرح الاقتصاد بوصفه «شرط مواطنة» مباشراً مرتبطاً بعودة الخدمات الأساسية، يظهر في جلسات دمشق الاقتصاد بوصفه مؤشراً سياسياً على قدرة السلطة على الحكم الرشيد والاستقرار المؤسسي. فالمسألة، كما عبّر عنها المشاركون والمشاركات، لا تتعلق فقط بمستوى الدخل أو توافر الخدمات، بل بطريقة إدارة السياسات الاقتصادية نفسها، ولا سيما تقلّب القرارات وعدم استقرارها.

أشار عدد من المشاركين والمشاركات إلى أن صدور قرارات اقتصادية أو إدارية ثم التراجع عنها خلال فترات قصيرة يُنتج شعوراً عاماً بأن الدولة «غير ممسوكة»، وأن القواعد التي تنظّم الحياة اليومية غير ثابتة أو قابلة للتوقّع. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذا الإحساس بوضوح حين قال: «اليوم بيطلع قرار، وبكرا بينلغى... كمواطن ما عاد بتعرف على أي أساس تخطّط حياتك».

في هذا السياق، لا يُفهم الاقتصاد بوصفه ملفاً تقنياً منفصلاً عن المواطنة، بل بوصفه اختباراً يومياً لجدّية الدولة وقدرتها على إدارة الشأن العام: فعدم استقرار السياسات لا ينعكس فقط على الأسواق أو الأعمال، بل على إحساس الأفراد بالأمان الاقتصادي، وقدرتهم على اتخاذ قرارات طويلة الأمد، من العمل إلى السكن والتعليم. وقد ربطت إحدى المشاركات هذا الارتباك الاقتصادي مباشرةً بمسألة الثقة، قائلة: «المشكلة مو بس الغلاء... المشكلة

إنك ما بتعرف شو ناطرك بكرا، وكل شي قابل يتغير فجأة».

يعكس هذا الطرح إعادة تعريف ضمنية للمواطنة في دمشق، حيث لم تعد تُختبر فقط من خلال الحقوق القانونية المعلنة، بل من خلال إمكانية التوقّع والاستقرار. فالمواطنة، كما ظهرت في النقاش، تفترض وجود قواعد واضحة نسبياً يمكن للمواطن أن يبني عليها خياراته، بينما تُنتج القرارات المتقلبة حالة دائمة من القلق تدفع الأفراد إلى الانكفاء عن المجال العام، والتركيز على استراتيجيات فردية للبقاء.

وعليه، تكشف جلسات دمشق أن المواطنة في بعدها الاقتصادي لا تُقوَّض فقط بفقر الموارد، بل بغياب الاتساق في السياسات. فمواطنة تُمارَس في ظل قرارات غير مستقرة هي مواطنة قلقة، هشّة، تميل إلى الانسحاب بدل المشاركة، وتُضعف الثقة بالدولة بوصفها إطاراً منظماً يمكن الاعتماد عليه.

سادساً: النساء والمواطنة: غياب المواطنة الشاملة وتهميش الدور

طُرح موضوع النساء في جلسات دمشق بوضوح ضمن إطار «المواطنة الشاملة»، أي المواطنة التي لا تقتصر على فئة بعينها، بل تشمل النساء والرجال، الشباب، وذوي الإعاقة، بوصفهم جميعاً أطرافاً أصيلة في المجال العام. وقد عكست النقاشات إدراكاً واسعاً بأن هناك طاقات نسوية ومدنية وشبابية راغبة في الانخراط والمساهمة، إلا أن هذه الرغبة تصطدم بسلسلة من القيود القانونية والإجرائية التي تُفرغ المشاركة من مضمونها، حتى داخل المساحات التي يُفترض أنها الأكثر أماناً، أي المجتمع المدني.

أشارت المشاركات إلى أن القيود المفروضة على عمل المنظمات والمبادرات، ولا سيما الضغوط المرتبطة بالتمويل، ومتابعة المنح، والتدخل في البرامج، لا تُضعف فعالية العمل المدني فحسب، بل تُقوّض أيضاً إمكانية تحوّله إلى مدخل حقيقي لممارسة المواطنة. وقد لخّصت إحدى المشاركات هذا الإشكال بقولها: «في طاقات كبيرة، نساء وشباب بدهم يشتغلوا، بس كل ما بلّشنا خطوة بيطلع قيد جديد، وبتحس إنو المشاركة مسموحة بس ضمن حدود ضيقة».

في هذا السياق، لا يَظهر تهميش النساء بوصفه نتاجاً لرفض اجتماعي مباشر فحسب، بل نتيجة بيئة تنظيمية وسياسية تجعل المشاركة محفوفة بالتعقيد والمخاطرة، ما يدفع كثيرات إلى الانكفاء أو الاكتفاء بأدوار غير مرئية. وبهذا المعنى، تصبح المواطنة النسائية في دمشق مواطنة «ناقصة»، لا بسبب غياب الرغبة أو الكفاءة، بل بسبب تضييق ممنهج على أدوات الفعل العام.

إلى جانب ذلك، عبّر النقاش عن تخوّف واضح من إعادة إنتاج نمط سلطوي جديد بواجهات مختلفة، وهو تخوّف لا ينفصل عن مسألة تمكين النساء والمجتمع المدني. فقد حذّرت إحدى المشاركات من أن الاكتفاء بخطاب التغيير دون فتح المجال لمشاركة حقيقية قد يقود إلى استبدال نخبة بأخرى،

بدل تفكيك منطق الإقصاء نفسه، قائلة: «ما بدنا نعيد الماضي بطريقة جديدة... ما بدنا ننتقل من عائلة الأسد لعائلة الشرع، ونبقى متفرجين».

يعكس هذا الطرح وعياً بأن تمكين النساء لا يمكن فصله عن طبيعة النظام السياسي الناشئ، وأن المشاركة النسائية تصبح شكلية حين تُستخدم كواجهة دون تغيير فعلي في قواعد العمل العام. وعليه، يُطرح سؤال المواطنة هنا بوصفه سؤالاً عن إمكانية المشاركة الفعلية لا عن وجودها الشكلي: هل تُفتح المساحات أمام النساء والمجتمع المدني للتأثير الحقيقي؟ أم يُعاد إنتاج الإقصاء ذاته ضمن أطر جديدة؟

تكشف جلسات دمشق، في هذا السياق، أن بناء مواطنة شاملة يتطلب أكثر من الاعتراف الخطابي بدور النساء، إذ يستلزم تفكيك القيود التي تكبّل المجتمع المدني، وضمان بيئة قانونية وتنظيمية تتيح للنساء ممارسة دورهن كمواطنات كاملات الحقوق، لا كمشاركات مشروطات أو رمزيّات في مجال عام مغلق.

سابعاً: آفاق المواطنة في دمشق: شروط الحد الأدنى

على الرغم من قتامة التشخيص الذي عكسته جلسات دمشق، لم يخلُ النقاش من تحديد مجموعة من الشروط التي اعتبرها المشاركون والمشاركات حدّاً أدنى لإمكانية إعادة بناء المواطنة في العاصمة، لا بوصفها مدينة فحسب، بل بوصفها مرآة للحالة الوطنية السورية الأوسع. وبشكلٍ مشابه للمحافظات السابقة، فإن هذه الشروط لم تُطرح كبرامج إصلاح شاملة أو مطالب قصوى، بل كمرتكزات أساسية من دونها تبقى المواطنة هشّة، ومعلّقة على الظرف والقرار، وقابلة للتآكل مع أي تحوّل سياسي أو أمني.

1. بناء سردية وطنية قائمة على كشف الحقيقة والاعتراف

اعتبر المشاركون والمشاركات أن أي مسار لبناء مواطنة جامعة في دمشق، وبالضرورة على المستوى الوطني، لا يمكن أن يستقيم دون مقاربة صريحة لمسألة الحقيقة والذاكرة. فالإنكار، أو القفز فوق الانتهاكات والآلام المتراكمة في مناطق مختلفة من البلاد، لا يُنتج وحدة وطنية، بل يعمّق الشرخ ويُعيد إنتاجه بصيغ جديدة. وعليه، تُطرح المواطنة هنا بوصفها علاقة أخلاقية وسياسية تتطلب الاعتراف المتبادل بالسرديات المختلفة، وتحويل هذا الاعتراف إلى أساس لإعادة بناء الثقة والانتماء.

2. إشراك المجتمع في صناعة القرار بدل الانفراد والغموض

برزت المشاركة بوصفها شرطاً مركزياً للمواطنة، لا باعتبارها إجراءً شكلياً، بل كآلية تعيد للمواطن شعوره بأنه طرف فاعل في المجال العام. فغياب المشاركة، والانفراد باتخاذ القرارات، والغموض في المسارات، تُفرغ المواطنة من مضمونها، وتحول الأفراد إلى متلقين سلبيين. من هذا المنطلق، شدّد المشاركون على أن إعادة بناء المواطنة تمرّ عبر فتح قنوات حقيقية للتشاور، وتوضيح أسباب القرارات واتجاهاتها، بما يعيد الاعتبار لفكرة الشراكة بين الدولة والمجتمع.

3. ضبط المجال العام معرفياً وإعلامياً عبر شفافية مؤسساتية

رأى المشاركون والمشاركات أن أحد أكبر التحديات أمام المواطنة اليوم يتمثل في الفوضى المعرفية والإعلامية، حيث تتحوّل الشائعات والتضخيم إلى مصادر رئيسة لتشكيل الرأي العام في ظل غياب خطاب رسمي واضح وموثوق. وفي هذا السياق، لا يُفهم ضبط المجال العام بوصفه تقييداً للتعبير، بل كمسؤولية مؤسساتية تهدف إلى توفير معلومات دقيقة، وتقليل التلاعب بالمشاعر والخوف، ومنع تحويل وسائل التواصل الاجتماعي إلى بديل للدولة في إدارة السردية العامة.

4. استعادة معيار واحد في الحكم وقواعد مستقرة في السياسات

أكد المشاركون والمشاركات أن المواطنة لا يمكن أن تستقر في ظل تقلب دائم في القرارات والسياسات. فغياب معيار واحد للحكم، وعدم استقرار القواعد الناظمة للحياة العامة، يُنتج شعوراً واسعاً بالقلق وعدم اليقين، ويقوّض الثقة بالدولة بوصفها إطاراً يمكن الاعتماد عليه. وعليه، تُطرح استعادة الاتساق والاستقرار في السياسات بوصفها شرطاً لمواطنة قائمة على التوقّع والوضوح، لا على ردود الفعل.

5. مواطنة شاملة عبر فتح المجال للمجتمع المدني والنساء والشباب وذوي الإعاقة

أخيراً، شدّدت الجلسات على أن المواطنة لا يمكن أن تكون جامعة إذا بقيت المشاركة محصورة في نخب محدودة أو أطر شكلية. ففتح المجال أمام المجتمع المدني، وتمكين النساء والشباب وذوي الإعاقة من المشاركة الفعلية، يُعدّ شرطاً مهماً لتحويل المواطنة من خطاب إلى ممارسة. ولا يتحقق ذلك إلا عبر بيئة قانونية وتنظيمية تتيح الفعل العام المستقل، وتكسر منطق التمثيل الرمزي لصالح مشاركة حقيقية ومؤثرة.

محافظة السويداء

أولاً: السياق

تعكس جلسات الحوار في محافظة السويداء سياقاً استثنائياً في مقاربة مفهوم المواطنة، لا يقتصر اختلافه على الخصوصية الديمغرافية للمحافظة بوصفها ذات غالبية درزية مع حضور مسيحي وسني محلي، بل يتجلى أساساً في ثقل العنف الحديث وغير المُعالج الذي ما يزال حاضراً بقوة في الوعي الجمعي واليوميات. فقد جاءت النقاشات في ظل أثر مباشر لمجازر وانتهاكات واسعة النطاق لم تُطوَ بعد، ولم تتحول إلى «ماضٍ» يمكن تجاوزه، بل بقيت مفتوحة على الحاضر، تُستعاد في تفاصيل الحياة اليومية وفي لغة المشاركين وتوصيفاتهم.

في هذا السياق، لا تظهر السويداء كمحافظة تعيش مرحلة انتقالية هادئة أو قابلة للتطبيع السريع، بل كمجال منكفئ قسراً، محكوم بمنطق الحماية الذاتية، والصدمة الجماعية، وغياب اليقين. أشار المشاركون والمشاركات إلى وقائع ملموسة تجعل الحديث عن المواطنة بمعناها الجامع حديثاً إشكالياً:

قرى ما تزال غير قابلة للدخول، تهجير لم يُعكس، ممتلكات مدمّرة أو منهوبة، وخسائر بشرية ومعنوية لم تُقابل بأي مسار مساءلة أو اعتراف. هذه الوقائع لم تُطرح كخلفية للنقاش، بل كشرط حاكم له، إذ إن أي محاولة لتأطير المواطنة اصطدمت مباشرة بسؤال الأمان والعدالة.

ضمن هذا الإطار، لا تُستقبل المواطنة في السويداء بوصفها تعريفاً قانونياً أو خطاباً وطنياً عاماً، بل بوصفها سؤال ثقة واعتراف وحماية. فقد عبّرت إحدى المشاركات عن واقع يحوّل المواطنة إلى مطلب مؤجَّل، حين وصفت ما جرى بأنه «مجازر بعد مجازر» دون محاسبة، وأشارت إلى وجود 83 قرية لا يمكن الدخول إليها بسبب الحرق والتعفيش والتفجير واستمرار التهجير، مؤكدة أن الحديث عن إعادة بناء علاقة المواطن بالدولة يبدو غير ممكن عملياً ما لم تُثبَّت الحقائق ويُستعاد الحد الأدنى من الأمان. هذا الطرح لا يعكس موقفاً سياسياً بقدر ما يعكس حدّاً واقعياً لما يمكن للمواطنة أن تعنيه في ظل غياب الحماية والمساءلة.

كما تُظهر النقاشات أن آثار هذه الأحداث لم تبقَ محصورة داخل الجغرافيا المحلية للسويداء، بل امتدت لتطال علاقة السكان بالمجال الوطني الأوسع. فقد تكررت مشاعر الخذلان وغياب التضامن، سواء من السلطة المركزية أو من بقية السوريين، ما أسهم في تآكل الشعور بالانتماء الوطني. في هذا السياق، ظهر تحوّل لافت في لغة الانتماء لدى بعض المشاركين، حيث لم يعد «الانتماء إلى سوريا» يُستحضر بوصفه إطار حماية أو ضمان، بل جرى استبداله بانتماء أضيق إلى السويداء باعتبارها الحيّز الأخير الممكن للحماية والأمان.

لا يُقرأ هذا التحوّل بوصفه نزعة انفصالية أو موقفاً إيديولوجياً ضد الهوية الوطنية، بل كاستجابة دفاعية لفراغ الحماية وانهيار العقد الوطني غير المعلن. فحين تفشل الدولة في أداء دورها الحمائي، وحين لا تُقابل المجازر بالاعتراف أو المساءلة، تتراجع المواطنة الوطنية بوصفها إطاراً جامعاً، ويحل محلها انكفاء محلي يُعاد فيه تعريف الانتماء على أساس القرب والأمان لا على أساس الحقوق المتساوية.

وعليه، يكشف سياق السويداء أن المواطنة هنا ليست مسألة دستورية أو نقاشاً حول شكل الدولة، بل تجربة مكسورة تشكّلت في ظل عنف غير مُعالج، وغياب اعتراف، وتآكل عميق في الثقة بالعقد الوطني. ومن دون معالجة هذا السياق، بوصفه نقطة الانطلاق لا الهامش، يبقى أي حديث عن مواطنة جامعة في السويداء حديثاً معلّقاً، يصطدم بواقع لم يغادر بعد لحظة الصدمة.

ثانياً: تصورات المواطنة في السويداء: من إطار جامع إلى «استحقاق مشروط» يتآكل تحت العنف والخذلان

تُظهر جلسات السويداء بشكل يتقاطع مع بعض المحافظات، أن المواطنة لا تُختبر بوصفها علاقة حقوقية ثابتة أو وضعاً قانونياً مستقراً، بل بوصفها تجربة سياسية شعورية هشّة تتأثر مباشرة بمسارات العنف،

والاعتراف، والحماية. فبدل أن ينطلق النقاش من سؤال تعريفي من قبيل «ما هي المواطنة؟»، برز سؤال أكثر حدّة ووجودية: هل ما يزال ممكناً أن نرى أنفسنا مواطنين في جماعة وطنية واحدة بعد ما حدث؟

يتجسّد هذا التحوّل بوضوح في لغة المشاركين والمشاركات التي تربط المواطنة مباشرة بثلاثية الاعتراف والعدالة والأمان. فالمواطنة، كما عبّروا عنها، لم تعد تُقاس بالانتماء الشكلي إلى الدولة، بل بقدرتها على توفير الحد الأدنى من الحماية والكرامة. وقد صاغت إحدى المشاركات هذا الانزياح من الانتماء الوطني إلى الانتماء المحلي بعبارة مباشرة ومكثفة، قالت فيها: «حالياً صار انتمائي للسويداء فقط».

لا تُقرأ هذه العبارة بوصفها تموضعاً هويّاتياً انفصالياً بالمعنى السياسي، بل كعلامة على تآكل المواطنة الوطنية بوصفها إطاراً قادراً على منح الأمان أو المعنى. فالانتماء هنا لا يُعاد تعريفه بدافع إيديولوجي، بل كاستجابة دفاعية لغياب الحماية ولفشل العقد الوطني في الاستجابة للعنف الذي تعرّض له السكان.

في مداخلة أخرى، جرى ربط المواطنة بشكل صريح بمسألة الاعتراف، حيث قال أحد المشاركين إن المشكلة ليست في رفض فكرة سوريا أو المواطنة، بل في غياب الاعتراف بما جرى، مضيفاً أن الحديث عن مواطنة جامعة يصبح فارغاً حين يُطلب من الناس «أن ينسوا» دون مساءلة أو حقيقة. هذا الطرح يعكس أن المواطنة في السويداء تُفهم كاستحقاق مشروط: مشروط بالاعتراف، وبوقف الانتهاكات، وبضمان ألا يتكرر العنف. وقد عبرت إحدى المشاركات عن هذا الطرح حيث قالت: «أنا ما عندي مشكلة بسوريا ولا بالمواطنة... بس كيف بدك تحكيلي عن مواطنة وأنا لسه ما حدا اعترف باللي صار؟ بدكن ننسى ونكمّل؟»

وفي المقابل، لم تخلُ الجلسات من محاولات واعية لتفكيك اللغة الانفعالية والجمعية بوصفها جزءاً من الأزمة نفسها. فقد نوقشت خطورة التعميمات من نوع «نحن» مقابل «هم»، والتنبيه إلى أن هذه اللغة تُعيد إنتاج منطق الإقصاء ذاته الذي قاد إلى الانهيار. كما برزت دعوات للاعتراف بالتباينات داخل السويداء نفسها، سواء في المواقف من السلطة الدينية، أو من القيادات المحلية، أو من أنماط إدارة الشأن العام. وفي هذا السياق، شدد مشاركون على أن الشرعية لا ينبغي أن تُمنح بحكم الأمر الواقع أو الرمز، بل تُكتسب عبر التعبير الحر وإرادة الناس.

يُظهر هذا التوتر بين الانكفاء والانفتاح أن تصورات المواطنة في السويداء ليست أحادية أو منغلقة، بل تعكس صراعاً داخلياً بين الحاجة إلى الحماية المحلية من جهة، والرغبة في استعادة معنى وطني جامع من جهة أخرى. غير أن هذه الاستعادة تبقى، في نظر المشاركين، مشروطة بمعالجة الجرح المفتوح، لا بتجاوزه الخطابي.

وعليه، تكشف جلسات السويداء أن المواطنة تحوّلت من إطار جامع مُسلَّم به إلى مفهوم متآكل، يُعاد تعريفه باستمرار تحت ضغط العنف والخذلان.

فهي لم تعد حقاً بديهياً، بل علاقة مشروطة تُختبر يومياً بمدى ما تقدّمه الدولة، والمجتمع الوطني الأوسع، من اعتراف وحماية وعدالة.

ثالثاً: المواطنة والانتماء: من «سوريا» كهوية جامعة إلى جغرافيا قسرية وحدود انتماء مضطربة

يتقدّم في جلسات السويداء تصورٌ واضح بأن الانتماء الوطني لم يعد معطى بديهياً أو إطاراً جامعاً يُفترض التسليم به، بل أصبح سؤالاً مفتوحاً ويتقلّص تحت ضغط العنف، وانعدام الأمان، وغياب العقد الوطني الحامي. فالانتماء، كما عبّر عنه المشاركون، لم يعد مجرد شعور وجداني أو هوية رمزية، بل بات مرتبطاً مباشرةً بالجغرافيا التي توفّر الحد الأدنى من الأمان والقدرة على الاستمرار.

في إحدى المداخلات، طُرح الانتماء بوصفه سؤالاً جغرافياً سيادياً بامتياز، يتجاوز العاطفة ليصل إلى حسابات القرب والحماية والعيش، حيث تساءل أحد المشاركين عن معنى الانتماء إلى مركز سياسي لا يوفّر حماية أو عدالة، قائلاً بما معناه: لماذا يكون الانتماء لدمشق خياراً بديهياً إذا كانت البدائل الأقرب اجتماعياً أو اقتصادياً (كعمّان) أكثر قدرة على تأمين شروط الحياة؟ وفي السياق نفسه، أشار مشارك آخر إلى أن بناء أي عقد وطني يصبح شديد الصعوبة حين تكون المجتمعات «محكومة بردود الأفعال» لا برؤية جامعة أو مشروع مشترك. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذا الإرباك بوضوح حين قال: «نحن اليوم ما نعرف على أي أساس ننتمي... كل شي صار ردّة فعل، مو خيار وطني».

يعكس هذا الطرح تحوّل الانتماء من خيار وطني واعٍ إلى انتماء اضطراري تحكمه الجغرافيا القسرية والظروف الأمنية، لا فكرة الدولة أو الهوية الجامعة. وفي هذا الإطار، لا تُرفض «سوريا» كفكرة مجردة، بل يُعاد التشكيك في قدرتها الراهنة على أن تكون إطاراً فعلياً للحماية والانتماء.

وفي مستوى آخر من النقاش، يتكرر حضور فكرة أن المجتمع السوري انزلق تدريجياً إلى هويات متقابلة تُستثار وتُعاد تعبئتها عبر الخطاب الديني أو الطائفي أو المناطقي. وقد أشار المشاركون إلى أن التفاعل مع الرموز والشعارات لم يعد محايداً أو ثقافياً، بل تحوّل إلى فعل اصطفاف يولّد ردوداً مقابلة، بما يفاقم الانقسام ويقوّض أي أرضية مشتركة للمواطنة. وفي هذا السياق، استُحضرت أمثلة عن تبادل الشعارات والهتافات بوصفها انعكاساً لهذا الاستقطاب، حيث قال أحد المشاركين: «لما يقولوا بني أمية، منرد بني معروف... هيك صارت الهوية، ردْ على ردْ».

يُظهر هذا الاقتباس كيف تتحوّل الهوية من عنصر انتماء إلى أداة مواجهة رمزية، تُدار بمنطق الفعل وردّ الفعل، لا بمنطق العيش المشترك أو الحقوق المتساوية. ونتيجة لذلك، تصبح المواطنة رهينة مزاج الاستقطاب اللحظي، بدل أن تكون قاعدة مستقرة تنظّم العلاقة بين الأفراد والجماعات داخل الدولة.

وعليه، تكشف جلسات السويداء أن الانتماء الوطني يمرّ بحالة إعادة تعريف

قسرية، تتراجع فيها «سوريا» بوصفها هوية جامعة لصالح انتماءات جغرافية أو محلية يُنظر إليها كمساحات حماية مؤقتة. هذا التحوّل لا يعكس رغبة في القطيعة، بقدر ما يعكس فراغاً في المعنى والحماية، يجعل المواطنة بلا أرضية صلبة، ومعلّقة على توازنات الخوف والاصطفاف بدل أن تستند إلى عقد وطني جامع.

رابعاً: الدولة/السلطة: المواطنة تنهار حين تغيب المساءلة

يُعدّ هذا المحور من أكثر المحاور حدّة في جلسات السويداء، إذ لا يقتصر النقاش فيه على نقد أداء الدولة أو انحيازها، بل يمتد إلى التشكيك في وجود الدولة أصلاً بوصفها طرفاً صالحاً لبناء مواطنة. فالمشاركون لا يناقشون دولة أخفقت مؤقتاً، بل دولة غائبة أو مُغيَّبة عن أداء دورها الأساسي، ما يجعل فكرة «الشراكة» بين المواطن والدولة شبه معدومة.

يتكرر في المداخلات منطق واضح: لا يمكن الحديث عن عقد وطني أو مواطنة جامعة في ظل استمرار الجرائم دون اعتراف أو مساءلة، وفي ظل غياب شريك سياسي يُنظر إليه بوصفه مسؤولاً وقابلاً للمحاسبة. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذه القطيعة بوضوح حين قال: «كيف بدنا نعتبر الدولة شريك، وهي لا اعترفت ولا حاسبت ولا حتى وقفت اللي عم يصير؟».

يعكس هذا الطرح أن الإشكالية لم تعد مرتبطة بسلوكيات فردية أو أخطاء مرحلية، بل بانهيار فكرة الدولة كمرجعية أخلاقية وقانونية. فحين تغيب المحاسبة، ويتحوّل الصمت أو التجاهل إلى سياسة، تُسحب من الدولة أهليتها بوصفها إطاراً جامعاً للمواطنين.

في هذا السياق، تظهر المؤسسية بوصفها معياراً عملياً للمواطنة، لا شعاراً نظرياً. فقد ربط المشاركون المواطنة بقدرة الدولة على أداء وظائف أساسية: حماية طريق دمشق السويداء، ضمان حق الطلاب في التعليم دون تمييز، الاعتراف بالشهادات، حماية الجامعات، وعدم تحويل المنابر العامة إلى مساحات تحريض أو تعبئة. وفي إحدى المداخلات، جرى تعداد وقائع ملموسة منها قطع الطريق، ترحيل طلاب السويداء من الجامعات، عدم الاعتراف بالشهادات، وتحويل المدارس إلى مراكز إيواء، بوصفها دلائل على أن الدولة لا تعمل كضامن للحقوق، بل كعامل إضافي للهشاشة. وقد لخّص أحد المشاركين هذا الواقع بقوله: «الدولة لازم تحميني بطريقي وبجامعتي وبشهادتي... لما هاي كلها تنهار، عن أي مواطنة عم نحكي؟».

إلى جانب ذلك، برز توترٌ إضافي في النقاشات يتمثل في الخوف من تحويل «ترميم البيوت» إلى بديل عن الحقيقة والمساءلة. فقد عبّر المشاركون عن خشيتهم من أن تُستخدم إعادة الإعمار أو التعويضات الجزئية كوسيلة لطيّ الصفحة دون تثبيت الوقائع أو تحديد المسؤوليات، ما يُبقي الضحايا بلا اعتراف وبلا مسار عدالة. في هذا السياق، لا يُنظر إلى الترميم كخطوة إيجابية بحد ذاتها، بل كإجراء قد يتحوّل إلى شكل من أشكال الإنكار المقنّع إذا لم يترافق مع مساءلة قانونية وأخلاقية.

وعليه، تكشف جلسات السويداء أن المواطنة تنهار حين تُستبدل الدولة بمنطق «اللا شريك»: دولة لا تعترف، لا تحاسب، ولا تؤدي وظائفها الأساسية. وفي ظل هذا الواقع، لا تعود المواطنة علاقة حقوق وواجبات، بل مطلباً مؤجّلاً مشروطاً بعودة الدولة بوصفها مرجعية قابلة للمساءلة، لا مجرد اسم أو سلطة أمر واقع.

خامساً: النساء والمواطنة: حين تتحول الحماية والسمعة إلى شرط وجودي للمواطنة

تُستعاد المواطنة في جلسات السويداء من زاوية شديدة الحساسية والوجع، تتمثل في تجربة النساء مع الخطف والانتهاك والوصم الاجتماعي. ففي هذا السياق، لا يُنظر إلى المواطنة بوصفها مشاركة سياسية أو تمثيلاً رمزياً، بل بوصفها حقاً في النجاة دون أن تتحول النجاة نفسها إلى عقوبة. وقد أظهرت النقاشات أن ما يهدد النساء لا يقتصر على الفعل الجرمي المباشر، كحالات الخطف أو الاعتداء الجنسي، بل يمتد إلى ما بعده، حيث تواجه النساء الناجيات أشكالاً قاسية من العقاب الاجتماعي.

تكررت في الجلسات الإشارة إلى أن النساء اللواتي تعرّضن للخطف أو الاعتداء وجدن أنفسهن أمام مسار مزدوج من العنف: عنف الانتهاك ذاته، ثم عنف المجتمع الذي يُخضع الضحية للمساءلة بدل الجاني. وفي مقطع بالغ الدلالة، ذكر أحد المشاركين أن بعض النساء اللواتي عُدن بعد اختطافهن تعرّضن لعنف اجتماعي مباشر، فقال: «هناك اثنتان قتلتا، وواحدة تطلقت».

لا يُستحضر هذا المثال بوصفه حالة فردية معزولة، بل كدليل على نمط اجتماعي يجعل سمعة المرأة معياراً أهم من حياتها، ويحوّل مفهوم «الكرامة» إلى أداة إقصاء وعقاب. وقد ربطت إحدى المشاركات هذا الواقع بثقافة مجتمعية تبرّر العنف ضد النساء باسم الشرف، قائلة بما معناه إن المرأة تُحاسَب على ما تعرّضت له، لا على ما فُرض عليها، وإن المجتمع «يرتاح» حين يُسكت الضحية بدل أن يواجه الجريمة.

كما أظهرت النقاشات أن الخوف من الوصم لا يقل أثراً عن الخوف من الخطف نفسه، إذ يدفع العديد من العائلات إلى الصمت، وعدم التبليغ، أو التعامل مع الانتهاكات بوصفها «أسراراً» يجب دفنها. وفي هذا السياق، أشارت إحدى المداخلات إلى أن بعض حالات الاعتداء الجنسي لم تُناقَش علناً أصلاً، بسبب الخوف من الفضيحة أو من ردّ فعل المجتمع، ما يعني أن جزءاً كبيراً من العنف القائم على النوع الاجتماعي يبقى غير مرئي، وغير معالَج، وغير معترف به.

ويستمر النقد الأخلاقي في الجلسات لمجتمع يرفع شعارات «الكرامة» و«الحماية» في الخطاب العام، بينما يُمارس في الواقع إقصاءً قاسياً ضد النساء الضحايا. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذا التناقض بمرارة حين أشار إلى أن المجتمع «ينتصر للكرامة بالكلام، لكنه يترك المرأة وحدها حين تحتاج حماية حقيقية»، ما يربط المواطنة هنا بحقوق أساسية غير قابلة للتجزئة: الأمان الجسدي، الحماية من الابتزاز، والحق في عدم التعرّض للعقاب

الاجتماعي بسبب العنف الواقع.

وفق هذا المنظور، تتحوّل «مواطنة النساء» في السويداء إلى مؤشر كاشف لمستوى تحضّر المجال العام نفسه. فالسؤال لا يعود: هل تشارك النساء في السياسة؟ بل: هل توجد آليات حماية حقيقية للنساء؟ هل توجد لغة عامة تُجرّم الوصم بدل تبريره؟ وهل تُدمج قضايا الخطف والعنف الجنسي والوصم الاجتماعي ضمن تعريف المواطنة بوصفها حقوقاً أساسية، لا كملفات اجتماعية ثانوية أو «قضايا حساسة» يُفضّل تجاهلها؟

تكشف جلسات السويداء أن أي حديث عن مواطنة جامعة يبقى ناقصاً ما لم يُعالج هذا البعد الجوهري. فحين تتحوّل السمعة إلى سلاح، ويُترك الجسد النسائي دون حماية قانونية أو اجتماعية، تصبح المواطنة نفسها امتيازاً مشروطاً لا حقاً عاماً. وعليه، لا يمكن فصل إعادة بناء المواطنة في السويداء عن تفكيك منظومة العنف والوصم التي تطال النساء، لأن حماية النساء ليست قضية فئوية، بل شرط تأسيسي لأي عقد مواطنة قابل للحياة.

سادساً: آفاق المواطنة في السويداء: شروط الحد الأدنى

على الرغم من حدّة السرديات التي عكستها جلسات السويداء، لم يخلُ النقاش من تحديد مجموعة من الشروط التي اعتبرها المشاركون حدّاً أدنى لإمكانية استعادة معنى للمواطنة في المحافظة. وكما في المحافظات السابقة، لم تُطرح هذه الشروط بوصفها حلولاً شاملة أو برامج سياسية مكتملة، بل كمرتكزات أساسية من دونها تبقى المواطنة مفهوماً معلّقاً، غير قابل للتحقق في الواقع اليومي.

1. كشف الحقيقة والاعتراف بالمجازر وتثبيت المسميات

اعتبر المشاركون أن أي حديث عن مواطنة جامعة في السويداء لا يمكن أن يبدأ دون اعتراف واضح وصريح بما جرى من مجازر وانتهاكات، ودون تسمية الأشياء بأسمائها. فالتعامل مع ما حدث بوصفه «أحداثاً» قابلة للتأويل أو الطمس يُعدّ، في نظرهم، امتداداً للإنكار الذي ينسف الانتماء ويحوّل الضحايا إلى هامش. ومن هذا المنطلق، تُطرح الحقيقة والاعتراف بوصفهما شرطين تأسيسيين لإعادة بناء الثقة، لا مطلباً رمزياً أو أخلاقياً فحسب.

2. مساءلة قابلة للتصديق وعدالة انتقالية لا تتجاوز الجرح المفتوح

تكرّر في الجلسات التأكيد على أن العدالة ليست مطلباً انتقامياً، بل مدخلاً ضرورياً لإعادة بناء أي علاقة مواطنة. فغياب المحاسبة، أو الاكتفاء بإجراءات شكلية، أو تدوير الرموز ذاتها، يُعيد إنتاج الشعور بالغبن ويقوّض أي حديث عن مرحلة جديدة. لذلك، تُفهم العدالة الانتقالية هنا بوصفها مساراً يبدأ بوقف الجرائم وتثبيت المسؤوليات، لا بتجاوزها أو تأجيلها.

3. استعادة الوظيفة الحمائية للدولة بوصفها اختباراً عملياً للمواطنة

ربط المشاركون والمشاركات المواطنة بقدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، ولا سيما حماية الطرق، وضمان حق التعليم، والاعتراف بالشهادات، وتأمين الوصول الآمن إلى القرى، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات. ففي ظل

عجز السلطة عن ضمان هذه الحقوق اليومية، تفقد المواطنة مضمونها العملي، وتتحوّل إلى مفهوم نظري منفصل عن حياة الناس واحتياجاتهم.

4. حماية النساء من الخطف والوصم بوصفها جزءاً من عقد المواطنة

في السويداء، لا يُنظر إلى قضايا النساء بوصفها ملفات اجتماعية ثانوية أو قضايا «تمكين رمزي»، بل كاختبار حقيقي لمعنى المواطنة نفسها. فحماية النساء من الخطف، والاستجابة الفعالة لحالات العنف، وتجريم الوصم والعقاب الاجتماعي الذي يضاعف الانتهاك، تُعدّ شروطاً أساسية لأي عقد مواطنة قابل للحياة. ومن دون ضمان الأمان والكرامة للنساء بعد الصدمة، تبقى المواطنة انتقائية ومشروطة.

5. إعادة بناء الانتماء الوطني عبر تضامن متبادل وخطاب غير إقصائي

أخيراً، شدّدت الجلسات على أن استعادة المواطنة في السويداء لا يمكن أن تتم بمعزل عن إعادة بناء الانتماء الوطني على أسس جديدة. فالخذلان والتعميمات المتبادلة عمّقت الشعور بالعزلة والانكفاء المحلي. ومن هنا، تُطرح الحاجة إلى خطاب وطني يوقف التعميم والتمثيل الطائفي للمجازر، ويفتح قنوات اعتراف متبادل بالأذى، وينتقل من منطق الاصطفاف إلى منطق الحقوق غير القابلة للتجزئة.

الخلاصة

تُظهر هذه الورقة، عبر تحليل نوعي لجلسات حوار مجتمعية في ست محافظات سورية، أن أزمة المواطنة في سوريا ليست أزمة تعريف أو نصوص قانونية، بل أزمة علاقة مختلّة بين المواطن والدولة، تشكّلت وتعمّقت عبر عقود، وتفاقمت بفعل النزاع وما تلاه. فعلى الرغم من التباين الكبير بين السياقات المحلية، اقتصادياً، طائفياً، أمنياً، وقومياً، تتقاطع تجارب السوريين والسوريات عند إدراكٍ مشترك لهشاشة المواطنة، ولغياب الشعور بالحماية والعدالة والاعتراف.

تكشف المقارنة بين المحافظات أن المواطنة تُختبر بوصفها تجربة معيشة مشروطة، تتقلّص أو تتوسّع تبعاً لسلوك السلطة، واستقرار المؤسسات، وقدرتها على حماية الحقوق اليومية. كما تُظهر أن الانتماء الوطني لم يعد بديهياً، بل أصبح موضع تساؤل في ظل الخوف، والوصم، والإنكار، وغياب المساءلة. ويبرز في هذا السياق خطر لجوء السلطة إلى استخدام العنف بوصفه أداة للضبط والسيطرة، إذ يُفضي ذلك إلى تقويض ما تبقّى من الثقة العامة، وتحويل العلاقة مع الدولة من علاقة حقوق وواجبات إلى علاقة خوف وإذعان. وفي المقابل، يختلف تعريف «الحد الأدنى» للمواطنة من سياق إلى آخر، تبعاً لطبيعة الجرح المحلي، ما يؤكد أن استعادة المواطنة لا يمكن أن تتم عبر نموذج واحد أو مقاربة مركزية جامدة.

وعليه، تخلص الورقة إلى أن إعادة بناء المواطنة في سوريا تتطلب مساراً مزدوجاً: إطاراً وطنياً يعالج الجذور البنيوية للإقصاء والخوف، ويعيد تعريف الدولة بوصفها ضامناً للحماية والعدالة والكرامة، ومقاربات محلية مرنة تستجيب لأولويات الناس كما يعيشونها في سياقاتهم المختلفة. إن تجاهل هذا التوازي، أو الاكتفاء بخطاب جامع لا يُترجم إلى ممارسات ملموسة، يهدد بإعادة إنتاج مواطنة شكلية، غير قادرة على ترميم الثقة أو منع تكرار الانهيار.